السياسة العامة للتعليم الجامعي في دولة قطر
دراسة تحليلية تقييمية

د . أمية حسين أبو السعود
المدرس بقسم الإدارة العامة

كلية الادارة والاقتصاد
جامعة قطر

تمهيد :

تعد السياسة العامة أحد المجالات المعرفية التي تحظي باهتمام معظم فروع العلوم الاجتماعية ، غير أن هذا الاهتمام ليس بالأمر الجديد في اطار العلوم السياسية ، فهو في حقيقة الأمر ، { يعد انشغالا حديثا بواحد من أقدم اهتمامات علم السياسة }(١) . فكتابات فلاسفة السياسة الأوائل تكشف عن اهتمام بأفعال الحكومة وأن يكن محدودا وعارضا . لقد كان الاهتمام المركزي لعلم السياسة التقليدي منصبا على البناء المؤسسى للحكومة والتبرير الفلسفي لوجودها ، ومن ثم كان الاشتغال بدراسة الدستور وشكل الدولة والسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية من حيث التكوين والصلاحيات دون التطرق إلى بحث العلاقة بين الاطار الدستوري المؤسسي ومضمون السياسة العامة للدولة .

ومع تطور علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية ، انتقل التركيز من المؤسسات إل العمليات والسلوك ، وهو ما استتبع دراسة الأسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي وانماط الفاعلين السياسيين من قادة ووزراء ونواب ورجال قضاء، لقد اصبح التحليل السياسي يرصد ويفسر العمليات والتفاعلات التي تقرر السياسة العامة دون البحث في العلاقة بين هذه العمليات ومحتوى تلك السياسة .

بيد أنه تحت تأثير حركة ما بعد السلوكية Post-behavioralism التي وجهت الباحثين نحو الاسهام في حل مشاكل المجتمع عن طريق البحوث العلمية ، راح علم السياسة في السنوات الأخيرة يفرد حيزا كبيرا للسياسة العامة : أنواعها ، محتواها ، اعدادها وتنفيذها وتقييمها في شوء آثارها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع والنظام السياسي(٢) .

أهمية الدراسة :

وفي اطار هذا التوجه تهتم الدراسة بمعالجة أحد مجالات السياسة العامة بدولة قطر ، وهي سياسة التعليم الجامعي ، وقد كان هذا الاختيار من جانب الباحث لاعتقاده بأهمية التعليم الجامعي في الدول النامية على وجه الخصوص كأحد المتغيرات الرئيسية في عملية التنمية بصفة عامة ، وأحد أدوات التكامل القومي والتنمية السياسية بصفة خاصة ، فضلا عن أن تحليل سياسة التعليم ، وبخاصة التعليم الجامعي ، لم يحظ بنفس الاهتمام الذي أبداه الباحثون في علم السياسة حينما تناولوا مجالات السياسة العامة الأخرى ، خاصة السياسة الاقتصادية . ونشير في هذا الصدد إلى المشروع البحثي الذي أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجامعة القاهرة حول " سياسة التعليم الجامعي في مصر : الأبعاد السياسية والاقتصادية " (*) باعتباره يمثل خطوة رائدة في هذا المجال .

أهداف الدراسة :

لما كان التعليم في دولة قطر يمثل المحور الرئيسي الذي ترتكز إليه سياسة الدولة في تنمية الموارد البشرية ، فإن التعليم الجامعي يستمد أهميته الخاصة في إطار السياسة التعليمية ككل بالنظر إلى الأدوار المتعددة التي يتعين عليه القيام بها للمساهمة في تقدم المجتمع ونهضته ، ومن ثم تستهدف هذه الدراسة تحليل وتقييم سياسة التعليم الجامعي بدولة قطر وذلك من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية :

(*) د . أماني قنديل (تحرير) ، سياسة التعليم الجامعي في مصر : الأبعاد السياسية والاقتصادية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١م .

١) ما هي الأهداف التي يتعين على التعليم الجامعي تحقيقها ؟
٢) ما هي المحددات الحاكمة لرسم سياسة التعليم الجامعي ؟
٣) ماهي القوى الفاعلة في رسم هذه السياسة ؟
٤) ما هي طبيعة السياسات التي تم وضعها لتحقيق أهداف التعليم الجامعي ؟
٥) إلى أي مدى نجحت تلك السياسات في تحقيق هذه الأهداف ؟

منهج الدراسة :

تتوخى هذه الدراسة المنهج التحليلي في معالجتها لسياسة التعليم الجامعي في دولة قطر في المجالات الثلاثة (التعليم ـــ البحث العلمي ـــ خدمة المجتمع) استنادا إلى القرارات التي اتخذها مجلس جامعة قطر خلال خمس عشرة سنة ، بدءا من العام الجامعي ١٩٧٨/٧٧ وحتى العام الجامعي ١٩٩٢/٩١م ثم تقويم هذه السياسة ، وذلك بهدف فهم خلفية هذه السياسة ، طبيعتها ، أبعادها وآثارها ، والتعرف على البدائل المتاحة ، وكيفية المفاضلة بينها ، توصلا إلى السياسة التي تحقق الأهداف المطلوبة بأكبر قدر ممكن من النجاح .

خطة الدراسة :

بناء على ما سبق ، فإن الدراسة سوف تتضمن خمسة أقسام يبدأ القسم الأول منها بمقدمة تتناول التعريف بمفهوم السياسة العامة ، وموقع السياسة التعليمية من السياسة العامة بدولة قطر . أما القسم الثاني فسيعنى بعملية رسم سياسة التعليم الجامعي في دولة قطر حيث يتناول أهمية قيام التعليم الجامعي ، وأهدافه ، ومحددات رسم سياسة التعليم الجامعي ، والقوى الفاعلة في رسم هذه السياسة .

وفي القسم الثالث من الدراسة نعرض لدور مجلس جامعة قطر في رسم سياسة التعليم الجامعي في المجالات الثلاثة : التعليم ، والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع . ثم نخصص القسم الرابع ليتناول تقييم آثار ونتائج سياسة التعليم الجامعي في دولة قطر ، ثم تنتهي الدراسة بخاتمة تضم النتائج والتوصيات .

١ ـ مقدمـة

* تحديد مفهوم السياسة العامة :

تتعدد التعريفات الخاصة بتحديد مفهوم " السياسة العامة " ، وان كانت تتفق في جوهر ما تشير اليه ، فهي عند عالم السياسة الامريكي دافيد ايستون تعنى "التخصيص السلطوي للقيم values Authoritative allocation of على مستوى المجتمع ككل " (٣) بمعنى أنها تمثل أداة النظام السياسي في توزيع القيم والموارد النادرة بين أعضاء الجماعة من المكاسب المادية والمزايا الأدبية كالدخول والوظائف والمناصب والفرص والمكانة الاجتماعية ويعرفها داي Dye بأنها " ما تقرر الحكومة القيام به أو عدم القيام به " (٤) ، وهي عند بعض الباحثين تعني " النوايا االتي يعلنها المسؤولون الحكوميون بشأن مشكلة عامة والأنشطة التي يقومون بها تطبيقا لهذه النوايا " (٥) ويرى الدكتور خير عبد القوي أن السياسة العامة هي اداة الحكومة في تنظيم حياة الأفراد وحماية المجتمع والدولة ، في تحقيق الأهداف العامة وفق فلسفة الحكم القائمة " (٦) .

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد العناصر الأساسية التي يتضمنها مفهوم السياسة العامة في الآتي :

١) تحديد هدف أو مجموعة أهداف منشودة .
٢) اختيار أساليب معينة لتحقيق هذه الأهداف .
٣) أن الفاعل السياسي الرئيسي في العنصرين السابقين هو الحكومة .

وبناء على ذلك ، فان السياسة العامة باعتبارها تمثل جوهر النشاط الحكومي ، تتسم بخصَائص معينة أهمها :

١) أن السياسة العامة تختلف عن القرار ، فبينما تشير الأولى إلى مجموعة قرارات متقاطعة ومتداخلة تهتم بمجال معين ، مثل السياسة التعليمية ، وتتضمن قرارات متعددة ، ومن وحدات متعددة

يشير القرار إلى اختيار أحد البدائل المطروحة لمواجهة موقف معين ، فكأن السياسة العامة بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة معينة أو مجال معين (٧) .

٢) ان السياسة العامة نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في اطار نظام فكري بيني سياسي محدد ، تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي .

٣) ان السياسة العامة طبيعتها تتجه الى مشاكل عامة ، وتطبق باسلوب عام وشامل على كل أفراد المجتمع الذين تخدمهم هذه السياسة .

٤) ان السياسة العامة وان كانت عملية ديناميكية حركية مستمرة دائمة التطور والتغيير الا أنها تتميز بالثبات النسبي طالما كانت قادرة على تحقيق الأهداف المطلوبة (٨) .

*** موقع السياسة التعليمية من السياسات العامة :**

تتناول السياسة العامة كافة جوانب الحياة في المجتمع من دفاع ، وتعليم ، وصحة ، ورعاية اجتماعية ، واقتصاد . . . الخ . فكل من هذه المجالات يمثل اهتماما معينا لدى الحكومة تتوجه إليه بسلسلة من القرارات العامة تحقيقا لأهداف معينة .

وتمثل السياسة العامة موقعا متميزا ضمن السياسات العامة في كافة الدول ـ خاصة النامية منها ـ حيث أن التعليم يعد متغيرا رئيسيا في عملية التنمية ، وهو قناة لتكوين نخبة حديثة ، كما أنه أداة رئيسية للحراك الاجتماعي .

ويكتسب التعليم الجامعي اهميته ضمن السياسة التعليمية ككل على مستوى الدول جميعا بالنظر إلى المهام والأهداف التي يتعين عليه تحقيقها والتي تتمثل في المحاور الثلاثة الآتية :

١) **التعليم :**

لاعداد الكوادر من المتخصصين في العلوم والفنون والآداب مع ترسم احتياجات قطاعات العمل ، وتنمية المعرفة الفكرية وتعميق المبادئ والقيم الانسانية .

٢) **البحث العلمي :**

وبصفة خاصة في المسائل ذات الأولوية للتنمية واحداث التقدم العلمي والتكنولوجي .

٣) **خدمة المجتمع :**

شحذ جهود العلماء والباحثين للمشاركة الايجابية في حل مشاكل المجتمع (٩) .

ومن هذا تبدو أهمية هذا البحث حيث أنه يتعرض لسياسة التعليم الجامعي في دولة قطر وهي احدى الدول النامية التي أولت التعليم الجامعي رعاية خاصة منذ فجر الاستقلال باعتباره العنصر الفاعل في تنمية الموارد البشرية والتي يتوقف عليها احداث التنمية في مختلف المجالات الاخرى .

٢ - رسم سياسة التعليم الجامعي في دولة قطر

* أهمية قيام تعليم جامعي في دولة قطر :

بدأ التعليم في قطر عام ١٩٥٢/٥١م ، ويعتبر عام ١٩٥٦م البداية الحقيقية للتعليم النظامي القائم على أسس تربوية حديثة ، إذ وضع خلال ذلك العام أول منهج دراسي متطور يتمشى مع البيئة المحلية ، وحددت فيه المراحل التعليمية الثلاث ، الابتدائية ، الاعدادية ، الثانوية ، ووضعت لوائح مدرسية ، وأصبحت الحكومة مسئولة عن التعليم بالاشراف على تنظيمه وتطويره (١٠) .

ومنذ ذلك الوقت شهد مجال التعليم العام في دولة قطر تطورا كبيرا في أبعاده الكمية والكيفية ، وقد واكب هذا النمو في التعليم العام اهتمام الدولة بالتعليم العالي والجامعي ، وقبل انشاء كليتي التربية للمعلمين والمعلمات عام ١٩٧٣م كنواة لجامعة قطر ، كان التعليم العالي والجامعي يقتصر على ايفاد الطلاب في بعثات للدراسة في عدد من المؤسسات والجامعات العربية والأجنبية وذلك على مستويات متعددة تشمل الدوترات التدريبية والتعليم العالي والمتوسط والتعليم الجامعي عن طريق الالتحاق أو الانتساب لمستوى الدرجة الجامعية الاولى ، والدراسات العليا (١١) .

وفي ضوء النمو المضطرد في التعليم العام وتوجهات الدولة للتنمية الشاملة في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية ، ومتطلبات هذه التنمية من التعليم الجامعي ، تبين أن نظام الايفاد في بعثات دراسية بالخارج لا يمكن أن يكون بديلا مستمرا لقيام تعليم جامعي أصيل على أرض قطر يتمشى مع التقاليد العربية والاسلامية للمجتمع القطري ويتفاعل معه من خلال الأدوار المتعددة التي يقوم بها ، ويسهم بصورة مباشرة في خدمة هذا المجتمع واستكمال مقومات تقدمه (١٢) .

ولتأكيد أهمية قيام تعليم جامعي وطني أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد في خطابه إلى الشعب القطري في ٢٢ فبراير ١٩٧٣م بمناسبة الذكرى الأولى لتوليه مقاليد الحكم ، انشاء كليتين

للتربية في قطر احداهما للبنين والأخرى للبنات ، وذلك كخطوة أولى نحو انشاء جامعة قطرية (١٣) .

وفي شهر يونيو ١٩٧٧م صدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م بانشاء جامعة قطر مشتملة على اربع كليات / التربية ، الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، العلوم ، والشريعة والدراسات الاسلامية ، وتلا ذلك انشاء كلية الهندسة عام ١٩٨٠م ، وكلية الادارة والاقتصاد عام ١٩٨٥م ثم أخيرا الكلية التكنلوجية والتي بدأت الدراسة بها اعتبارا من ربيع ١٩٩٠م.

ثم صدرت في عام ١٩٨٠م أربعة قرارات أميرية بانشاء أربعة مراكز بحثية تتبع جامعة قطر ، وهي مركز البحوث التربوية ، ومركز البحوث العلمية والتطبيقية ، ومركز بحوث السيرة والسنة النبوية ، ومركز الوثائق والدراسات الانسانية .

أهداف التعليم الجامعي بدولة قطر :

نص القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م الخاص بانشاء جامعة قطر ، بأن الجامعة " تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي والعمل على اعداد المتخصصين والفنيين والخبراء وتشجيع رقى الآداب ، وتقدم العلوم والفنون ، وتطوير المجتمع ، مع الحفاظ على عناصره العربية الأصيلة ، وتراثه الحضاري العريق وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العربية والأجنبية والدولية " (١٤) .

وبناء على النص السابق الذي يحدد بصورة اجمالية رسالة جامعة قطر ، قام مجلس الجامعة بتحديد أهداف الجامعة بصورة تفصيلية وذلك على الوجه الآتي :

- اتاحة فرص التعليم والتدريب المستمرين بهدف اتقان المنهج العلمي ، واكتساب مزيد من الخبرة والمعرفة وتنمية المهارات والكفاءات المهنية .

- تنمية الاستقلال الفكري والابداع والمبادأة والتدريب على العمل الجماعي .
- تطوير الجامعة والنهوض بمكوناتها وتنميتها متفاعلة مع التطور المتسارع في التعليم والبحث العلمي والإدارة .
- تشجيع التكامل بين التعليم العام والتعليم الجامعي الأكاديمي منه والتقني بهدف تلبية حاجات المجتمع .
- تشجيع البحوث والدراسات العلمية وتطويرها بما يخدم قضايا المجتمع وطموحاته ويواكب التطور العلمي والتكنولوجي المعاصر .
- توفير الحصانة العلمية والفكرية للباحثين في مختلف التخصصات حتى يتحقق التقدم العلمي والفكري بما يعود بالخير على الوطن والانسان وذلك في اطار القيم الاسلامية .
- العمل على رقي الآداب والفنون وتقدم العلوم وتوسيع حدود المعرفة واستشراف المستقبل .
- تنمية الاهتمام بالثقافة العربية والاسلامية والعناية بتوظيف التراث الاسلامي في تحقيق نهضة المجتمع وتقدمه .
- الاسهام في تنمية الحياة الثقافية والفكرية في المجتمع باعتبار الجامعة مصدر اشعاع حضاري ومنارة للفكر الانساني .
- توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العربية والاسلامية والاجنبية لخدمة العمل وتحقيق أهدافه .
- تنمية الشعور بالانتماء للوطن والالتزام بأهدافه والتمسك بالأبعاد السامية للحياة والقيم الانسانية الرفيعة .
- المشاركة الفعالة في التخطيط لتلبية احتياجات المجتمع وتقديم المشورة العلمية والفنية لقطاعات الدولة المختلفة .
- تعميق الروابط الخليجية وتأكيد الهوية العربية وتنمية الشخصية الاسلامية .
- اعداد المتخصصين والخبراء والفنيين اللازمين لتنفيذ خطط التنمية في جوانبها المختلفة والمشاركة في تطوير وسائل الاستفادة من من الموارد الطبيعية والاقتصادية للبلاد والحفاظ عليها .

- الاسهام في بناء المواطن المؤهل لتحمل مسئولياته في تنمية المجتمع ومواجهة تحديات العصر (١٥) .

ولكى تتحقق الأهداف السابقة ، وتتم ترجمتها إلى برامج وخطط تنفيذية ، فإن الأمر يقتضى بطبيعة الحال إقرار مجموعة من السياسات الواجب اتباعها في الشكل القانوني الذي يكسبها الشرعية ويضفي عليها قوة الالزام ، وهو ما سوف نتعرض له تفصيلا فيما بعد ، وما يهمنا الآن هو مناقشة المددات والعوامل البيئية التي تؤثر في عملية رسم سياسة التعليم الجامعي بدولة قطر من ناحية اضافة الى معرفة القوى المختلفة التي تساهم بدرجة أو بأخرى في رسم هذه السياسة من ناحية أخرى .

محددات رسم سياسة التعليم الجامعي :

يتوقف رسم السياسة العامة ـ أيا كان موضوعها ـ على مجموعة من العوامل البيئية التي تؤثر فيها وتتأثر بها ، بمعنى آخر ، أنه يلزم لحسن فهم سياسة عامة معينة ، والحكم على نتائجها ، البحث عن المؤثرات البيئية التي شكلتها بالصورة التي هي عليها ، والتي حددت الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها (١٦) .

وتتمثل أهم محددات رسم سياسة التعليم الجامعي في دولة قطر فيما يلي :

١) محددات سياسية :

تشمل المحددات السياسية عناصر متعددة ، أهمها الدستور ، الأحزاب السياسية ، جماعات الضغط ، الرأي العام . . الخ وسوف يقتصر التحليل على عنصري الدستور والرأي العام .

أ ـ الدستور :

يعد الدستور ، باعتباره القانون الأساسي للحكم ، أهم عناصر البيئة السياسية في الدولة ومن ثم تتوقف السياسة العامة في شكلها ومضمونها على طبيعية المبادئ والقواعد التي يتضمنها الدستور .

ويتضح مدى التفاعل والترابط بين البيئة السياسية والسياة العامة في دولة قطر من خلال الوقوف عند بعض موجهات النظام الأساسي المؤقت والمعدل لدولة قطر وذلك على النحو الآتي :

١- يحدد النظام الأساسي القواعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجهة لسياسة الدولة (١٧) ، ويحدد علاقات أجهزة الحكم ومؤسساته المختلفة من تشريعية وتنفيذية وقضائية (١٨) ، وينظم علاقات الحكومة بالأفراد وحقوق ومسئوليات الطرفين (١٩) .

٢- يتضمن النظام الأساسي القيم والأيدلوجيات التي يؤمن بها المجتمع القطري فالاسلام هو دين الدولة ، والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، ونظام الحكم ديمقراطي ، واللغة الرسمية هي اللغة العربية ، وشعب قطر جزء من الأمة العربية (٢٠) .

ويمثل العنصران السابقان الأساس الدستوري للسياسة العامة للدولة ، وبالتالي فإن التزام سياسة التعليم الجامعي في دولة قطر بهذه المبادئ ، هو الذي يحدد شرعيتها القانونية والدستورية .

ب - الرأى العام :

من المسلم به أن السياسات العامة انما توضع وتنفذ لحساب المجتمع ، ومن ثم فإن الدولة بمختلف اجهزتها ومؤسساتها وهي تضع السياسة العامة ، فإنها يجب أن تضع في الاعتبار اتجاه الرأى العام نحوها ، وأن تحاول التعرف على نوع رد الفعل الذي يحتمل أن يثيره تنفيذها في أوساطه ، وهل سيكون متعاطفا معها أم معاديا لها والأسباب التي تدفع إلى ذلك (٢١) .

وتتمثل ضغوط الرأى العام في رسم سياسة التعليم الجامعي في دولة قطر من خلال عدة قنوات أهمها :

= **مجلس الشورى** : حيث يمكن لأى عضو أو مجموعة من الأعضاء التعبير عن اهتمامات الرأى العام بصدد قضية ما ، أو مسألة تتعلق بسياسة التعليم الجامعي ، ومن ثم يثار حولها النقاش ، وقد يطلب من مدير الجامعة حضور إحدى الجلسات للاجابة عن استفسارات الأعضاء ، أو لشرح المبررات التي تستدعي اقرار سياسة معينة .

= أجهزة الاعلام والاتصال الجماهيري Mass Media من صحافة واذاعة وتليفزيون حيث يستطيع الرأى العام أن يبرز اتجاهاته من مختلف قضايا السياسة التعليمية ، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير مباشر وقوي على الكيفية التي توضع بها سياسات التعليم الجامعي .

٢) **محددات اقتصادية :**

يمثل البترول المصدر الرئيسي للثروة في دولة قطر ، ومن ثم فان حجم الانفاق على قطاعات الدولة المختلفة يتأثر بحجم الدخل القومي الناتج عن هذه الثروة ، ففي الفترات التي يزداد فيها حجم الدخل القومي نتيجة ارتفاع اسعار البترول في الأسواق العالمية تتبنى الدولة خططا تنموية طموحة وتعمل على توفير وتقدير الخدمات الأساسية بشكل أفضل ، وذلك بخلاف الفترات التي تتسم بالكساد وانخفاض سعر البترول حيث تتوقف هذه السياسات ، وتبدأ الدولة في العمل على ترشيد النفقات في اطار الأولويات والموارد المتاحة .

وسياسة التعليم الجامعي ، شأنها شأن السياسات الأخرى لابد وأن تتأثر بالامكانات المادية ، وأفضل السياسات بلاشك هي التي تستطيع أن تحقق التوازن بين عاملي الأهداف والامكانات ، حتى لا يكون في تجاوز حجم الأهداف للامكانات ارهاق لموارد الدولة وتحميلها باكثر مما تقدر فعلا على احتماله ، ومن ناحية أخرى فإن تجاوز الامكانات لحجم الأهداف يشكل وجها آخر من أوجه سوء التصرف لأن القدرة على الانفاق مع عدم التنفيذ يجمد نزعات التوسع والنمو والتطور (٢٢) .

٣) محددات اجتماعية :

تتعدد المحددات الاجتماعية التي تؤثر على سياسة التعليم الجامعي بدولة قطر ، وسوف نقتصر على تحليل عنصرين عامين من هذه المحددات ، وهم السكان ، والقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع القطري .

أ ـ السكان :

يبرز أثر عنصر السكان على سياسة التعليم الجامعي في دولة قطر من ناحيتين الأولى تتمثل في الحجم الاجمالي للسكان ، والثانية تتعلق بالتركيب السكاني نفسه ، فدولة قطر تتميز بصغر حجم سكانها حيث يبلغ حوالي ٥٠٤ ألف نسمة في عام ١٩٩١م (٢٣) ، وتمثل فئة الأعمار الصغيرة ، أي غير المنتجة (أقل من ١٥ سنة) نسبة ٧ر٤٥٪ من اجمالي السكان حسب تعداد (١٩٨٦م) ، وتشكل قوة العمل الوطنية طبقا لنفس التعداد نسبة ٦ر٥٪ بالنسبة للعدد الاجمالي للسكان (٢٤) .

وقد أسهم اكتشاف البترول والعوائد الضخمة التي حصلت عليها الدولة منه إلى حدوث طفرة اقتصادية كبيرة ، حيث برزت نشاطات اقتصادية جديدة استثمارية وخدمية أساسا ، فضلا عن نمو القطاعات الاقتصادية والصناعية والعمرانية بصورة سريعة مما خلق سوقا كبيرة للعمل ، وتزايد الطلب على القوى العاملة المدربة .

وازاء قلة المعروض أو المتاح في سوق العمل المحلية من القوى العاملة الوطنية ازداد الاعتماد على القوى العاملة الوافدة سواء العربية أو الاجنبية ، ومن ثم فان أية سياسة تتعلق بالتعليم الجامعي لابد وأن تأخذ تأثير البعد السكاني ـ كمحدد أساسي ـ في اعتبارها ، حيث ينصب الاهتمام على تأهيل الكوادر الوطنية اللازمة للاحلال محل العمالة الوافدة في القيام بمتطلبات التنمية .

ب ـ القيم والعادات والتقاليد السائدة :

تحتل القيم الدينية المستمدة من الاسلام مكانتها المحورية في كافة أنماط وأشكال الحياة الاجتماعية في المجتمع القطري سواء فيما يتعلق بكيفية بناء الأسرة ، أو ضوابط خروج المرأة للعمل ، أو عدم الاختلاط بين الذكور والاناث في مراحل التعليم المختلفة إلى غير ذلك من القضايا .

ومن جهة أخرى نجد أنه بالرغم من عوامل التحضروالتحديث التي أصبح يعيشها المجتمع القطري من جراء الثروة النفطية ، والتعليم ، والثقافاتالاجنبية الوافدة ، والاتصال بالعالم الخارجي ، إلا أن فاعلية القيم التي تنتمي إلى التراثمازالت تحتل مكانتها ، فالانتماء القرابي الأساسي في المجتمع القطري مازال هو الانتماء القبلي ، ومازال كبار السن يحظون بمكانتهم ودورهم داخل بناء المجتمع المحلي والتنظيمات القرابية ، هذا الى جانب استمرار فاعلية دور الزوج في اطار بناء الأسرة ، ومن ثم فان أي سياسة تعليمية هادفة يتعين عليها أن تأخذ في الحسبان القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع (٢٥) .

القوى الفاعلة في رسم سياسة التعليم الجامعي في دولة قطر :

يحدد الاطار الدستوري والقانوني في كل دولة القوى الرسمية التي تضطلع بمهمة رسم السياسة العامة ، وفيما يتعلق بدولة قطر فان القوى الرسمية التي تتولى مهمة رسم سياسة التعليم الجامعي هي على النحو الآتي :

أولا : قوى رسمية

١) سمو الأمير

يتولى سمو الأمير بحكم القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م الخاص بانشاء جامعة قطر منصب الرئيس الأعلى للجامعة (٢٦) ، ومن خلال هذا المنصب يقوم سمو الأمير بدور رئيسي في توجيه وصنع السياسة التعليمية .

لقد حدد سمو الأمير الغاية الكبرى من اقامة تعليم جامعي بدولة قطر بأنها تتمثل في بناء الانسان القطري ، واعداد أجيال من الشباب المزود بسلاح العلم والمعرفة والوعي بمشاكل المجتمع الذي يعيش فيه والقادر على وضع الحلول المناسبة لها والقضاء عليها (٢٧) .

وقد تضمنت خطب ومواقف سمو الأمير الخطوط العريضة والموجهات الأساسية التي ينبغي أن تقود صياغة التعليم الجامعي ، وصولا لهذه الغاية ، فبالاضافة الى الأبعاد السياسية التي تتعلق بمجانية التعليم ، تبرز على وجه الخصوص الموجهات العامة التالية :

* مواكبة التطور مع الالتزام بالتقاليد العربية الأصيلة والثقافة الاسلامية الخالدة (٢٨) .
* تطوير البرامج والأساليب الجامعية لتتمشى مع متطلبات المجتمع القطري المتزايدة وتفي بحاجاته المتجددة (٢٩) .
* ارساء البحث العلمي في مختلف المجالات لمواجهة متطلبات التنمية القومية ودفع عجلة التقدم الحضاري في المجتمع(٣٠) .
* استيفاء المقومات الأساسية لقيام الدراسات العليا في مختلف التخصصات لخدمة البحث العلمي من جهة ، وزيادة قدرة الجامعة ـ كبيت للخبرة ـ على تقديم الاستشارات العلمية المختلفة للمؤسسات والوزارات بالدولة (٣١) .
* ترسيخ روابط التعاون المثمر بين الجامعة ووزارة التربية والتعليم بصفة خاصة ـ تحقيقا لأهدافهما المشتركة ـ والهيئات والمؤسسات الأخرى بصفة عامة (٣٢) .
* التعاون بين الجامعة وبين الجامعات الخليجية العربية بوجه خاص ، وبينها وبين الجامعات الاخرى والمنظمات الدولية بوجه عام لخدمة المصلحة العلمية الجامعية المشتركة (٣٣) .
* الدعم الادبي والمادي للجامعة حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها على احسن وجه (٣٤) .

ومما لا شك فيه أن رئاسة سمو الأمير العليا للجامعة تعنى المزيد من الدعم والتأييد لمواجهة مشاكل التعليم الجامعي وتحقيق التطوير . وينعكس ذلك على الموارد والمخصصات البشرية والمادية الموجهة إلى التعليم

الجامعي ، مع دعم وتأييد سلطات مدير الجامعة المسئول عن تنفيذ هذه السياسة .

٢) مجلس الوزراء :

يقوم مجلس الوزراء بحكم المادة (٢٨) من النظام الأساسي بمعاونة الأمير على أداء مهامه وممارسة سلطاته . ويتولى الأمير رئاسة مجلس الوزراء ، وينـاط بمجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية العليا ، ادارة جميع الشئون الداخلية والخارجية التي يختص بها وفقا للنظام الأساسي والقوانين وبوجه خاص مايلي :

١) اعداد خطة شاملة تكفل للدولة أكبر قسط من النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاداري وذلك وفقا للمبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة والمنصوص عليها في النظام الأساسي .

٢) اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم .

٣) اعتماد اللوائح والقرارات التي تعدها الوزارات ـ كل فيما يخصه ـ لتنفيذ القوانين بما يطابق أحكامها .

٤) الاشراف الأعلى على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات .

٥) انشاء وتنظيم الهيئات والأجهزة الحكومية وفقا لاحكام القانون .

٦) الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والاداري .

٧) ادارة مالية الدولة ، ووضع مشروع ميزانيتها العامة طبقا لهذا النظام الأساسي ولأحكام القانون .

٨) اعداد تقرير في أول كل سنة مالية يتضمن عرضا تفصيليا للأعمال الهامة التي انجزت داخليا وخارجيا ، مقرونا بخطة ترسم أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق النهضة الشاملة للدولة وتوفير أسباب تقدمها ورخائها وتثبيت أمنها واستقرارها (٣٥) .

وتكشف الاختصاصات السابقة أن مجلس الوزراء هو جهة تخطيط وتنفيذ للسياسات العامة للدولة ، وتحتل سياسة التعليم الجامعي مكانتها ضمن هذه السياسات بحكم أن الأمير هو رئيس مجلس الوزراء وهو الرئيس الأعلى للجامعة في نفس الوقت .

٣) **مجلس الجامعة :**

تحدد المادة (٧) من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م بانشاء جامعة قطر بأن مجلس الجامعة ، يختص بالنظر بوجه عام في المسائل المتعلقة بتنظيم التعليم الجامعي لربطه بالبحث العلمي بما يفي بحاجات البلاد ومطالب نهضتها ، وعلى الأخص مايلي :

أ ـ وضع السياسة العامة للتعليم الجامعي ، وترفع هذه السياسة العامة إلى مجلس الوزراء لاقرارها وتعتمد من الأمير .

ب ـ التخطيط للتعليم الجامعي وتنسيقه وتنظيمه ومتابعته ، وفقا للسياسة العامة المقررة لهذا التعليم .

جـ ـ الشئون المتعلقة بالدراسة والطلاب والامتحانات والدرجات العلمية .

د ـ اقتراح اللوائح التنفيذية والتنظيمية ، الفنية والمالية والادارية ، ولا تكون هذه اللوائح نافذة الا بعد اقرارها من مجلس الوزراء واعتمادها من الأمير.

هـ ـ أى اختصاصات أخرى يخولها القانون أو اللوائح التنظيمية والتنفيذية الجامعية (٣٦) .

ويتضح من مقدمة المادة السابقة أنها تتضمن الوظائف الادائية الثلاث للجامعة والتي سوف يتركز عليها التحليل في جزء لاحق من هذا البحث لمعرفة السياسات العامة المتبعة في كل منها .

ثانيا : قوى استشارية

١) **مجلس الشورى :**

يتولى مجلس الشورى بحكم المادة (٤٠) من النظام الأساسي معاونة الأمير ومجلس الوزراء في أداء مهامهما ، ويعبر عن رأيه في شكل توصيات ، ويختص بالآتي :

أولا : مناقشة مايلي :

١) السياسة العامة للدولة في النواحي السياسية والاقتصادية والادارية التي تعرضها عليه الحكومة .

٢) شئون الدولة في المجالات الاجتماعية والثقافية .

٣) مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء ويعرضها على مجلس الشورى قبل رفعها للأمير للتصديق عليها واصدارها .
٤) مشروع ميزانية المشروعات الرئيسية العامة .

ثانيا : طلب البيانات عن أى شأن من الشئون الداخلة في اختصاصه من مجلس الوزراء بالنسبة للمسائل المتصلة بالسياسة العامة للحكومة ، ومن الوزير المختص بالنسبة للمسائل التي تدخل في اختصاص وزارته .

ثالثا : تقديم التوصيات وابداء الرغبات فيما يتعلق بالمسائل المشار اليها في الفقرتين السابقتين (٣٧) .

يتضح مما سبق أن دور مجلس الشورى يتحدد في تقديم التصورات الخاصة بأفضل السبل لتنفيذ السياسة العامة للدولة دون أن يمتد هذا الدور إلى مسائل أخرى كالتنفيذ والرقابة وغيرها .

٢) المجلس الأعلى للتخطيط :

يحدد القرار الأميرى رقم (٤) لسنة ١٩٨٩م الغرض من انشاء المجلس الأعلى للتخطيط وهو اعداد السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة وفقا للمبادئ الجوهرية الموجهة لسياستها المبينة في النظام الأساسي للحكم فيها ، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات والخطط بعد اقرارها من مجلس الوزراء ، أى أن مهمة هذا المجلس هي مهمة تخطيطية في الأساس ، ثم المتابعة لتنفيذ هذه الخطط والمعاونة في توفير متطلبات التنفيذ وازالة معوقاته (٣٨) .

٣) مجلس الأمناء الاستشاري :

صدر القرار الأميرى رقم (١) لسنة ١٩٨٠م بانشاء مجلس الأمناء الاستشاري للجامعة ويحدد هذا القرار تشكيل المجلس ، واختصاصاته ، وأسلوب عمله ، ونظام اجتماعاته وجلساته ، واصدار توصياته ، ويختص المجلس بتقديم التوصيات في المسائل الآتية :

١ـ السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي وتطويرهما على نحو يفي بمتطلبات المجتمع القطري وحاجاته ، ويحقق النهضة في هذين المجالين على أعلى المستويات من الناحيتين النظرية والتطبيقية .
٢ـ الخطط والمعايير والبرامج والوسائل النظرية والعملية اللازمة لبعث الحضارة العربية المجيدة والمحافظة على اصالة التراث الاسلامي وانمائه .
٣ـ اعداد الانسان القطري المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الدينية والخلقية والوطنية السامية .
٤ـ تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين في مختلف المجالات .
٥ـ توثيق عرى الروابط الثقافية والعلمية بين جامعة قطر والجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية والدولية .
٦ـ أى مسائل أخرى يحيلها اليه مجلس الجامعة في اطار الاختصاصات المخولة له قانونا ومتابعة تنفيذ ما يقدمه المجلس من توصيات (٣٩) .

واضح من الاختصاصات السابقة أن علاقة مجلس الأمناء الاستشاري بسياسة التعليم الجامعي بدولة قطر انما تنحصر في تقديم التوصيات فقط ، ولا تكون هذه التوصيات نافذة الا بعد اعتمادها من مجلس الجامعة .

٤) المجلس الأعلى للتربية :

يتكون المجلس الأعلى للتربية من ممثلين عن جامعة قطر ووزارة التربية والتعليم ، ويرأس وزير التربية والتعليم اجتماعات المجلس .

ويختص المجلس الأعلى للتربية بدراسة المسائل التربوية والتعليمية ذات الاهتمام المشترك بين الجامعة ووزارة التربية والتعليم .

كما يختص المجلس بالنظر في معادلة الشهادات والدرجات العلمية التي تعلو الدرجة الجامعية الأولى وأية أمور أخرى ترى وزارة التربية والتعليم أو جامعة قطر عرضها على المجلس وتقديم التوصيات بالاجراءات المناسبة بشأنها (٤٠) .

وبالنظر إلى ما سبق يتضح أن دور المجلس الأعلى للتربية فيما يتعلق بسياسة التعليم الجامعي انما ينحصر في البحث وتعميق الدراسة حول موضوع معين من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين الجامعة ووزارة التربية

والتعليم بهدف تقديم توصية بشأنه إلى مجلس الجامعة ، بعبارة أخرى تعد قرارات المجلس الأعلى للتربية بمثابة قرارات استرشادية يتخذ مجلس الجامعة في ضوئها القرار التنفيذي المناسب .

الاطار المؤسسي لسياسة التعليم الجامعي في دولة قطر :

يمكن ايضاح الاطار المؤسسي الذي تتم من خلاله عملية رسم السياسة العامة للتعليم الجامعي من خلال الشكلين (١) و (٢) على التوالي اللذين يظهران موقع جامعة قطر من التنظيم العام للجهاز الاداري للدولة في ضوء موجهات النظام الأساسي المؤقت للحكم ، وكذلك الآلية التي تمضي من خلالها عملية رسم هذه السياسة بين أجهزة ومؤسسات رسم السياسة العامة في الدولة .

شكل رقم (١)
التنظيم العام للجهاز الإداري للدولة ١٩٩٣
وفقا لموجبات النظام الأساسي المؤقت للحكم (المعدل)

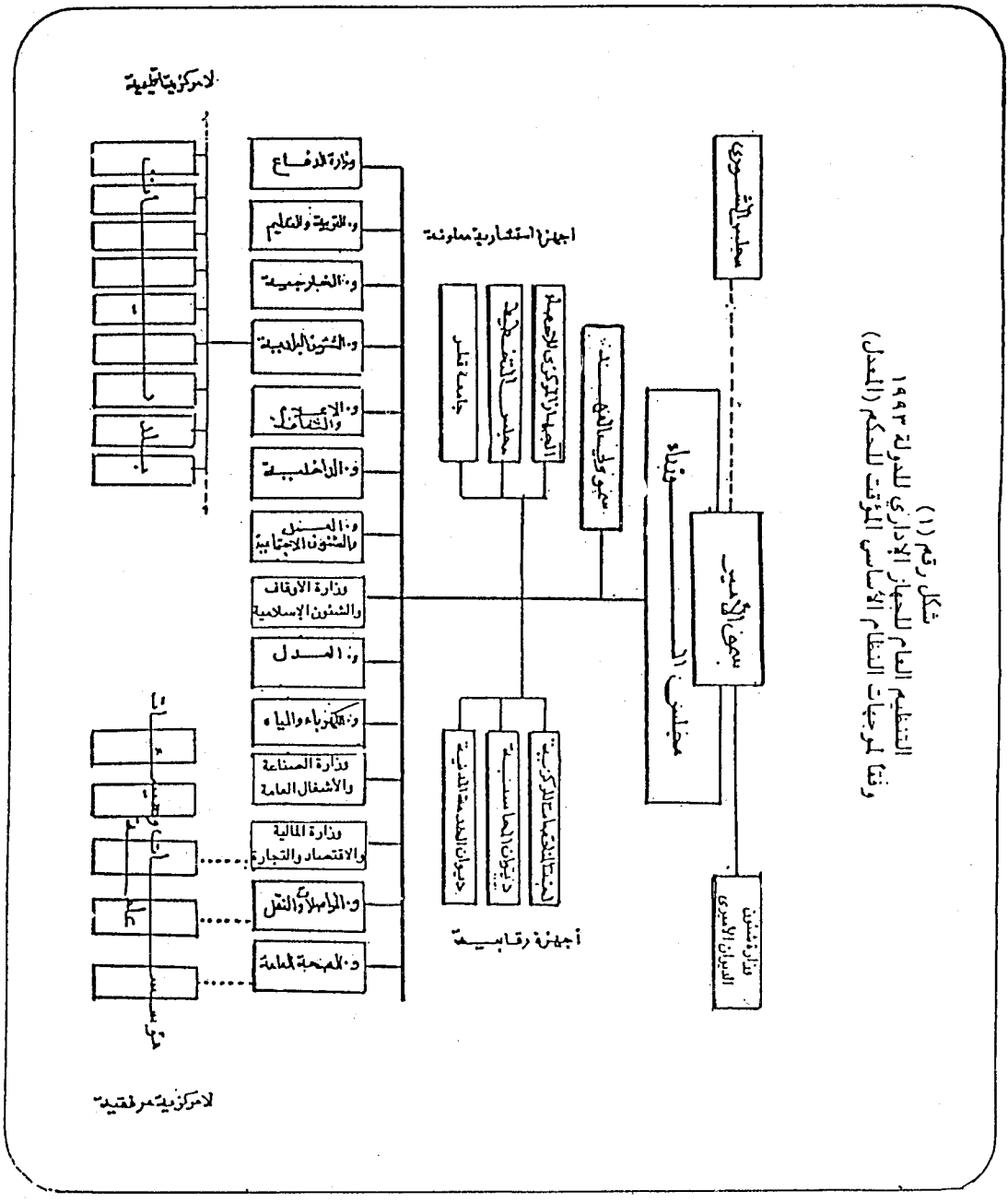

شكل رقم(٢)
آلية رسم السياسة العامة للتعليم الجامعي في دولة قطر

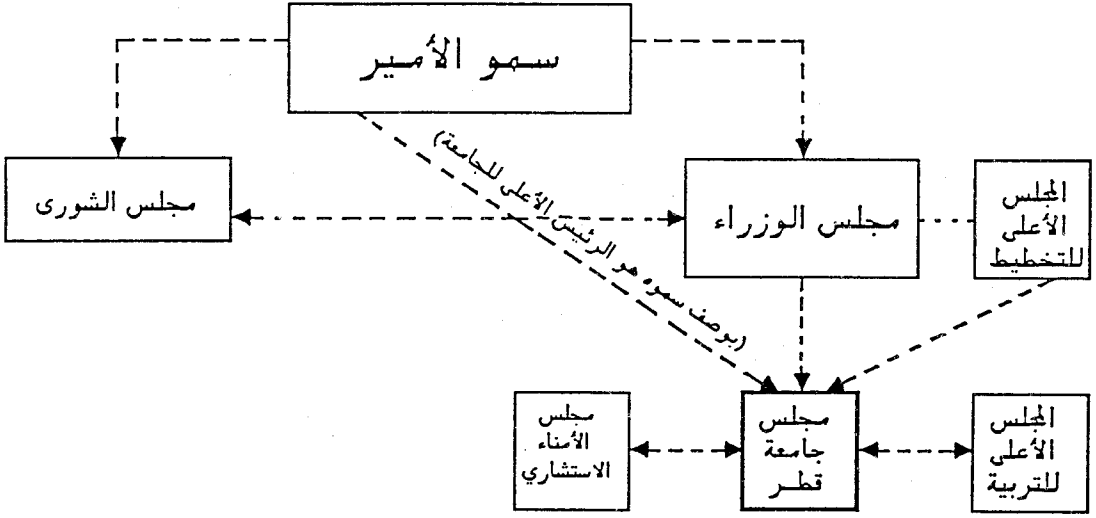

٣) دور مجلس الجامعة في رسم سياسة التعليم الجامعي

سوف نتعرض فيما يلي لدور مجلس الجامعة في رسم سياسة التعليم الجامعي ، وذلك بدءا من نهاية العام الجامعي ١٩٧٨/٧٧م ، أى منذ بداية انعقاد أول جلسة للمجلس وحتى العام الجامعي ١٩٩٢/٩١م وهي فترة تمتد إلى خمسة عشر عاما ، قام الباحث بتقسيمها إلى ثلاث فترات ، للوقوف على مدى ثبات أو تغير أو حتى الغاء بعض هذه السياسات ، طبقا لما تسفر عنه التجربة والممارسة الواقعية ، وما تقتضيه اعتبارات الجودة والكفاءة في مخرجات التعليم الجامعي .

الفترة الأولى : النشأة
(١٩٧٨/٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١م)

أولا : مجال التعليم

مما لاشك فيه أن الاختبار الحقيقي لجودة التعليم ، هو قدرة هذا التعليم بما يتوافر له من مدخلات مناسبة (سياسة قبول رشيدة تتيح اختيار وقبول أفضل العناصر من الطلاب ، ثم سياسة اكاديمية واعية تأخذ في اعتبارها متطلبات البيئة وحاجات المجتمع) في تحديد كفاءة مخرجات هذا التعليم . ومن ثم فسوف نقوم بتقسيم السياسات العامة في مجال التعليم الجامعي إلى قسمين : سياسات القبول ، والسياسات الاكاديمية .

سياسات القبول :

تتميز سياسات القبول في هذه المرحلة بوضع اللبنات الأساسية لسياسة القبول بالجامعة ، وتتضح ملامح هذه السياسة في الآتي :

أ – أن يشكل الطلاب القطريين الأغلبية العظمى من عدد المقبولين بالجامعة .

ب – تشجيع الطلاب القطريون على اللتحاق بجامعة قطر .

جـ – تدعيم رسالة جامعة قطر في المجالين العربي والأسلامي .

وسوف نستعرض فيما يلي كيفية رسم هذه السياسات في ضوء قرارات مجلس الجامعة .

شكل رقم (٣) يبين السياسة العامة للتعليم الجامعى (فى مجال التعليم)
خلال الفترة موضع البحث

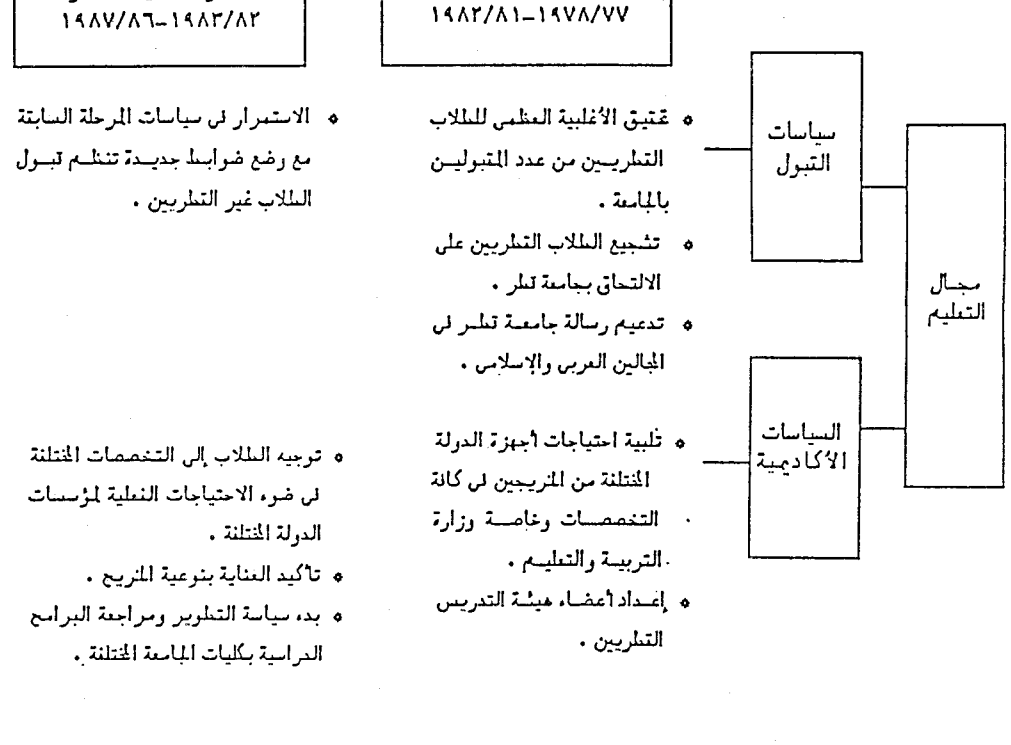

أ - تحقيق الأغلبية العظمى للطلاب القطريين من عدد المقبولين بالجامعة :

حدد مجلس الجامعة بجلسة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥م اعداد المقبولين بالجامعة على النحو الآتي :

١- أن تكون نسبة القطريين ٧٥٪ .

٢- أن تكون نسبة غير القطريين ٢٠٪ .

٣- تخصيص نسبة ٥٪ (في حدود ٣٠ منحة) لتصرف الرئيس الأعلى للجامعة (٤١) .

غير أن المجلس عاد في قرار لاحق بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٥م ، فوضع بعض الضوابط الجديدة لتنظم القبول بالجامعة في ضوء مطالبة بعض الدول والهيئات بتخصيص منح جديدة ، أو زيادة المنح المخصصة لها من قبل بما يكفل الاستجابة لهذه الطلبات ، ويحفظ في نفس الوقت الأغلبية القطرية في اعداد المقبولين حيث قرر مايلي :

١- تتحدد اعداد من يقبل للدراسة بالجامعة من غير الطلاب القطريين في ضوء الاعداد المقبولة من الطلاب القطريين ، وتكون الأولوية لأبناء المقيمين ، وبعد ذلك يوزع الباقي من النسبة على فئات المنح المختلفة ، شريطة ألا تزيد نسبة الطلاب غير القطريين بأي حال من الأحوال عن ٤٠٪ .

٢- وضمانا لزيادة نسبة الطلاب القطريين في الأعوام المقبلة يراعى أن تكون المنح المخصصة لكل دولة أو هيئة محددة بصفة مستمرة لمدة أربع سنوات ، بمعنى أن تكون لأى منها عدد معين من المنح المخصصة للسنوات الأربع القادمة ، وبقدر ما يتخرج من هذا العدد ، بقدر ما يخصص لها من المنح في السنوات التالية (٤٢) .

ب - تشجيع الطلاب القطريين على الالتحاق بجامعة قطر :

اتخذ مجلس الجامعة عدة قرارات لاقرار هذه السياسة أهمها :

١- الاستثناء من شرط سنة التخرج بالنسبة للطلاب والطالبات القطريين وذلك لمدة سنتين بالنسبة للشعب الأدبية وثلاث سنوات بالنسبة للشعب العلمية من تاريخ حصولهم على شهادة الثانوية العامة (٤٣) .

٢ـ جواز تحويل الطلاب القطريين المقيدين بالجامعات العربية أو الأجنبية اذا رغبوا في الالتحاق بكليات الجامعة حسب تخصصاتها (٤٤) .

جـ ـ تدعيم رسالة جامعة قطر في المجالين العربي والاسلامي :

وقد تمثلت هذه السياسة فيما يلي :

١ـ تخصيص عدد من المنح الدراسية للطلاب المسلمين من العرب وغيرهم للدراسة بكليات الجامعة (٤٥) .

٢ـ التجاوز عن شرط حداثة المؤهل بالنسبة للطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية من المدارس أو المعاهد الدينية في الدول الاسلامية للالتحاق بكلية الشريعة وذلك بحد أقصى ثلاث سنوات (٤٦) .

والجدير بالذكر أنه خلال هذه الفترة الأولى من سياسات القبول بالجامعة ، تم انشاء كلية الهندسة ، حيث ووفق على أن يكون الحد الأدنى للالتحاق بها هو ٦٠٪ في الثانوية العامة القسم العلمي . واتساقا مع سياسة المحافظة على أغلبية الطلاب القطريين ، تم تخصيص نسبة ٢٠٪ فقط للطلاب غير القطريين من أبناء أعضاء هيئة التدريس والعاملين وأبناء المقيمين وذلك من مجموع عدد الطلاب القطريين المقبولين بكلية الهندسة طبقا لمجموع درجات المتقدمين (٤٧) .

الفترة الثانية : النمو
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦م

استمرت سياسة المحافظة على الأغلبية القطرية في الفترة الثانية ، وان كان قد تم وضع ضوابط جديدة تنظم قبول الطلاب غير القطريين في الأعوام الجامعية الثلاثة ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥م تقضى بانخفاض النسبة المخصصة للطلاب غير القطريين فبعد أن كانت في الفترة السابقة ٤٠٪ أصبحت ٣٠٪ ، اضافة الى مراعاة أن تكون اكثرية القيد في التخصصات المختلفة بكليات الجامعة من الطلاب القطريين (٤٨) .

وفي ضوء قلة أعداد الطلاب القطريين من القسم العلمي تقرر مايلي :

أ ـ يكون قبول طلاب المنح والمقاعد قاصرا على التخصصات الأدبية في كلية التربية ، وتخصصات كلية الشريعة وكلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية (٤٩) .

ب ـ تحديد نسبة قبول الطلاب غير القطريين في كلية العلوم بحيث لا تزيد عن ٥٠٪ من اعداد الطلاب القطريين المقبولين في نفس الفصل الدراسي (٥٠).

كذلك تم خلال هذه الفترة وضع بعض القواعد الخاصة بالقبول وأهمها :

أ ـ سريان شروط معدل قبول الطلاب من أبناء المقيمين على طلاب المنح والمقاعد الدراسية وذلك بأن يكون الطالب حاصلا على الثانوية العامة بمعدل ٦٠٪ فأعلى بالنسبة للقسم العلمي ، ٦٥٪ بالنسبة للقسم الأدبي (٥١).

ب ـ معاملة طلاب المنح والمقاعد الدراسية المقدمة للدول والهيئات عند قبولهم في جامعة قطر وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل من حيث معدلات القبول بالجامعة (٥٢) .

وقد تم خلال هذه المرحلة انشاء كلية الادارة والاقتصاد عام ١٩٨٥م ، وقد تحددت الشروط الخاصة بالقبول بهذه الكلية على النحو الآتي :

أ ـ ألا يقل الحد الأدنى للقبول للطلاب والطالبات القطريين عن ٦٥٪ بالنسبة للقسم الأدبي ، ٧٠٪ بالنسبة للقسم العلمي (على ألا يزيد عدد الطلاب المقبولين من القسم العلمي عن خمسة طلاب) .

ب ـ يقبل الثلاثة الأوائل من الطلاب القطريين الحاصلين على الثانوية التجارية على ألا يقل معدلهم عن ٧٠٪ .

جـ ـ ألا يقل عدد الطلاب القطريين المقبولين عن ٦٠٪ من المجموع الاجمالي للطلاب (٥٣) .

وبالطبع فإن الهدف من انشاء كلية الادارة والاقتصاد هو تلبية احتياجات المجتمع من تخصصات مهنية معينة كالمحاسبة وادارة الأعمال ، والادارة العامة، والاقتصاد ، وهذه الاحتياجات بطبيعتها محدودة نسبيا ، ومن ثم كان ارتفاع معدلات القبول في هذه الكلية عن سائر الكليات الأخرى بالجامعة خاصة فيما يتعلق بطلاب القسم الأدبي وذلك للحفاظ على مدخلات الكليات الأخرى ولاسيما

كلية التربية ، أما فيما يتعلق بطلاب القسم العلمي ، فقد تم تحديد عدد الطلاب المقبولين بالكلية بما لا يتجاوز ٥ طلاب بمجموع ٧٠٪ ، وذلك للحفاظ على مدخلات كلية الهندسة .

المرحلة الثالثة : التطوير
(١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١م)

شهدت هذه المرحلة اتخاذ السياسات التالية :

١ـ تحديد العدد الاجمالي للطلبة بجامعة قطر .
٢ـ رفع معدلات القبول بالجامعة اعتبارا من العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨م .
٣ـ مساواة طلاب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالطلاب القطريين من حيث معدلات القبول بالجامعة .

١) تحديد العدد الاجمالي للطلبة بجامعة قطر :

بدأ خلال هذه الفترة الاهتمام بسياسة نوعية التعليم ، بمعنى تهيئة الظروف الملائمة للتعليم الجيد بمختلف جوانبه ، غير أن هذه السياسة كانت تستلزم الاجابة عن سؤال هام يتعلق بالعدد الاجمالي للطلاب بالجامعة ، ولما كانت هذه الاجابة لا تتعلق برغبة الجامعة مباشرة ، حيث انها تقع في اطار السياسة العامة للدولة ككل، حينئذ طرحت الجامعة على سمو الأمير الرئيس الأعلى للجامعة ثلاثة بدائل لتحديد العدد الاجمالي للطلاب بالجامعة وذلك على النحو الآتي :

البديل الأول : ٦ آلاف طالب وطالبة .
البديل الثاني : ٩ آلاف طالب وطالبة .
البديل الثالث : ١٢ ألف طالب وطالبة .

وقد كانت الفلسفة التي تكمن وراء هذه البدائل ، أنه في حال الأخذ بالبديل الثاني أو الثالث فان الأمر يستدعي التحضير لاستيعاب مثل هذه الأعداد من الطلاب مثل التوسع في المباني القائمة ، زيادة أعضاء هيئة التدريس ، توفير الأجهزة والوسائل العلمية اللازمة . . . الخ .

وقد وافق سمو الأمير الرئيس الأعلى للجامعة على البديل الأول (٦ آلاف طالب وطالبة) وهو ما يمثل الطاقة الاستيعابية المناسبة لمباني الجامعة الحالية ، اضافة الى اعضاء هيئة التدريس وسائر الوسائل والأدوات والأجهزة التعليمية اللازمة .

غير أن تحديد هذا العدد الاجمالي لطلاب وطالبات الجامعة يقتضي رفع معدلات القبول تدريجيا للمحافظة على هذا السقف وهو ما سوف نناقشه في النقطة التالية .

٢) رفع معدلات القبول بالجامعة اعتبارا من العام الجامعي ١٩٨٨/٨٩م :

أقر مجلس الجامعة رفع معدلات القبول بالجامعة اعتبارا من العام الجامعي ١٩٨٨/٨٩م ، وقد تم ذلك على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

رفع الحد الأدنى لمعدلات القبول بالجامعة ، وذلك على النحو الآتي :

أولا : الطلاب القطريون

١) درجة البكالويوس :

أ ـ ٥٥٪ لطلاب القسم العلمي للالتحاق بكلية العلوم والشعب العلمية بكلية التربية بعد أن كانت ٥٠٪ .

ب ـ ٦٠٪ لطلاب القسم الادبي للالتحاق بكلية الانسانيات ، والشريعة ، والشعب الادبية بكلية التربية بعد أن كانت ٥٥٪ .

جـ ـ ٦٠٪ لطلاب القسم العلمي ، ٧٥٪ لدبلوم الثانوية الصناعية للالتحاق بكلية الهندسة .

د ـ ٦٥٪ لطلاب القسم الادبي ، ٧٠٪ لطلاب القسم العلمي (على ألا يزيد العدد عن خمسة طلاب) ، ٧٠٪ لطلاب الثانوية التجارية (الثلاثة الأوائل) للالتحاق بكلية الادارة والاقتصاد .

٢) **البرنامج التكويني :**

أ ـ ٥٠٪ لطلاب القسم العلمي .

ب ـ ٥٥٪ لطلاب القسم الادبي .

ثانيا : طلاب المنح والمقاعد الدراسية

أ ـ ٦٥٪ لطلاب القسم العلمي ، بعد أن كانت ٦٠٪ .

ب ـ ٧٠٪ لطلاب القسم الادبي ، بعد أن كانت ٦٥٪ (٥٥) .

المرحلة الثانية :

رفع الحد الادنى لمعدلات القبول لطلبة القسم العلمي للالتحاق بكليتي العلوم والهندسة اعتبارا من العام الجامعي ١٩٩١/٩٠م وذلك على النحو الآتي :

١) الطلاب القطريون :

٦٠٪ للالتحاق بكلية العلوم والشعب العلمية بكلية التربية .

٦٥٪ للالتحاق بكلية الهندسة .

٢) طلاب المنح والمقاعد الدراسية :

٧٠٪ للالتحاق بكلية العلوم والشعب العلمية بكلية التربية (٥٦) .

٣) مساواة طلاب دول مجلس التعاون بالطلاب القطريين من حيث معدلات القبول بالجامعة :

وقد أقر مجلس الجامعة هذه السياسة في ضوء القرار الذي اتخذه المجلس الأعلى لدول الخليج العربية بهذا الشأن مع وضع بعض الضوابط اللازمة لتنفيذه ، بما لا يتناقض مع السياسة العامة للقبول بالجامعة ، وفي ضوء الامكانات المتاحة للجامعة في نفس الوقت ، وذلك على النحو الآتي :

١ـ اعطاء الأولوية في القبول بالجامعة لأبناء دول مجلس التعاون المقيمين في دولة قطر أو الحاصلين منهم على الثانوية العامة من دولة قطر .

٢ـ تحديد الاعداد المقبولة سنويا من أبناء دول مجلس التعاون في ضوء الامكانات المتاحة للجامعة وذلك بعد قبول الطلاب القطريين (٥٧) .

بالاضافة الى ما سبق ، فقد استمرت الجامعة في أداء رسالتها تجاه أبناء العالم الاسلامي ، حيث تم زيادة عدد الطلاب المقبولين للدراسة بوحدة اللغة العربية لغير الناطقين بها الى خمسة طلاب في كل فصل دراسي ، علاوة على المنح الدراسية المخصصة سلفا .

السياسات الاكاديمية :

الفترة الأولى : النشأة
(١٩٧٨/٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١م)

شهدت هذه المرحلة السياسات الأكاديمية التالية :

أ ـ تلبية احتياجات أجهزة الدولة المختلفة من الخريجين في كافة التخصصات وخاصة وزارة التربية والتعليم .

ب ـ اعداد أعضاء هيئة التدريس القطريين .

وسوف نقوم بتحليل وتوضيح ما انتهت اليه هاتين السياستين وذلك على الوجه التالي :

أ ـ تلبية احتياجات أجهزة الدولة المختلفة من الخريجين في كافة التخصصات وخاصة وزارة التربية والتعليم :

اتخذ مجلس الجامعة عدة قرارات لوضع هذه السياسة أهمها مايلي :

١) اقرار الخطط الدراسية بكليات الجامعة :

تم تحديد عدد ١٤٤ ساعة مكتسبة يتعين على الطالب دراستها بنجاح حتى يتسنى له التخرج من الجامعة وقد تم توزيعها على النحو التالي :

متطلبات الجامعة :

وهي مجموعة من المقررات يجب على الطالب استيفاؤها على مدى سنوات دراسته بالجامعة وعددها ٢٤ ساعة .

متطلبات الكلية :

وهي مجموعة من المقررات ينبغي على جميع طلاب الكلية اتمام دراستها بنجاح قبل التخرج وعددها ٣٠ ساعة .

متطلبات التخصص :

وهي مجموعة من المقررات تم توزيعها على تخصصين رئيسيين أو على تخصص رئيسي وتخصص فرعي وعددها ٩٠ ساعة (٥٨) .

٢) افتتاح شعب جديدة بكليات الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، والعلوم ، والشريعة :

كلية الانسانيات :

أ ـ شعبة اللغة العربية والصحافة		بنين
ب ـ التاريخ والمكتبات		بنين وبنات
جـ ـ الجغرافيا / تخطيط		بنين
د ـ اجتماع وخدمة		بنين وبنات

كلية العلوم :

أ ـ شعبة الكيمياء		بنين وبنات
ب ـ شعبة جيولوجيا / علوم بحار		بنين وبنات

كلية الشريعة :

أ ـ شعبة الشريعة	بنات	تربوي وغير تربوي
ب ـ شعبة أصول الدين	بنات	تربوي وغير تربوي
جـ ـ شعبة الشريعة	بنين	تربوي
د ـ شعبة أصول الدين	بنين	تربوي (٥٩)

٣) التركيز على التخصصات العلمية : نظرا لقلة المتقدمين للشعب العلمية ، تم حظر التحويل من هذه الشعب إلى الشعب الادبية (٦٠) .

٤) انشاء كلية الهندسة ، وبدء الدراسة بها اعتبارا من العام الجامعي ١٩٨١/٨٠م، لتلبية احتياجات المجتمع من التخصصات الهندسية المختلفة ، اضافة الى القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية ، واجراء الاختبارات الهندسية ، وعمل الدراسات المهنية والبحوث الميدانية التي تستهدف خدمة المجتمع (٦١) .

٥) فصل شعبة الاجتماع والخدمة الاجتماعية إلى قسمين أكاديميين وذلك في ضوء المبررات الآتية :

١ـ اختلاف التخصص في علم الاجتماع عن التخصص في مهنة الخدمة الاجتماعية فضلا عن أن لكل منهما اقسامه المختلفة في معظم جامعات العالم، كما أن لكل منهما هيئاته ومنظماته المستقلة على المستوى العالمي .

٢ـ اختلاف إعداد طالب الاجتماع عن إعداد طالب الخدمة الاجتماعية ، ومثل هذا الإعداد هام للغاية لأنه يمد المجتمع باحتياجاته في مجالات متعددة فضلا عن أنه يتيح الفرص للطلاب للاختيار وفقا لميولهم وقدراتهم نظرا لكثرة ما يقدم لهم من برامج دراسية .

٣ـ أن تخصيص قسم أكاديمي للاجتماع وآخر للخدمة الاجتماعية ، يساعد كلا من القسمين على وضع الخطة الدراسية المناسبة للتخصص في الدراسات العليا ، وهذه الخطة تعتمد على وجود خلفية علمية مناسبة في مجال التخصص الذي يريد أن يستكمل فيه الطالب دراسته العليا (٦١) .

٦ـ البدء في دراسة انشاء تخصص للقانون والشريعة ، كتخصص جديد يضاف إلى التخصصيين القائمين بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية وذلك لمواجهة حاجات البلاد من الخريجين المتخصصين في النواحي القانونية والقضائية (٦٣) .

٧ـ البدء في الدراسة الصيفية بكليات الجامعة وذلك لمساعدة الطلاب الذين يتوقف تخرجهم على دراسة مقرر أو مقررين ، ومن ثم يتسنى لهم التخرج في نهاية الفصل الدراسي الصيفي بدلا من الفصل الدراسي الذي يليه وهو الخريف .

٨ـ طرح المقررات التكوينية (٩٩) لرفع مستوى الطلاب القطريين المقبولين بأقل من المعدل المطلوب ، ليتسنى لهم الالتحاق بالبرنامج العام (٦٥) .

ب ـ إعداد أعضاء هيئة التدريس القطريين :

ارتكزت خطة مجلس الجامعة في رسم هذه السياسة على محورين هما :

المحور الأول : التخطيط لانشاء دراسات عليا بجامعة قطر

حيث شكلت لجنة لاعداد دراسة استطلاعية عن امكانية تقديم برامج للدراسات العليا على مستوى الماجستير بهدف التخطيط لاعداد هيئة التدريس القطريين في كليات الجامعة ، ثم شكلت فيما بعد لجنة من الخبراء تنضم اليها لجنة البعثات بالجامعة لدراسة امكانية البدء بالدراسات العليا والمتطلبات اللازمة ونظم الدراسة (٦٦) .

ونظرا لحرص الجامعة على تعميق الدراسة حول موضوع الدراسات العليا نوقش الموضوع في المجلس الأعلى للتربية ، واتخذت عدة توصيات أقرها مجلس الجامعة فيما بعد للبدء في الدراسات العليا ، على أن يسبق ذلك كخطوة أولى طرح مجموعة من المقررات المتقدمة في بداية العام الدراسي ٨٢/٨١ (٦٧) .

المحور الثاني : الاشراف ومتابعة شئون طلاب الدراسات العليا بالخارج

كانت وزارة التربية والتعليم هي الجهة التي تتولى الاشراف على طلاب الدراسات العليا بالخارج وظل الأمر على هذا النحو بعد انشاء الجامعة إلى أن تولت الجامعة هذه المسئولية ومن ثم شكلت لجنة تسمى لجنة البعثات والمنح الدراسية تختص بمايلي :

أ - وضع تصور عام للدراسات العليا بجامعة قطر .

ب - اقتراح تنظيم جهاز للبعثات بالجامعة يتولى الاشراف على شئون طلاب الدراسات العليا ومتابعة برامج ونظم الدراسات العليا ومدى نجاح هؤلاء الطلاب في برامج الدراسة وفق المدد الزمنية المحددة (٦٨) .

الفترة الثانية : النمو
(١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦م)

شهدت هذه المرحلة السياسات الأكاديمية التالية :

١) توجيه الطلاب إلى التخصصات المختلفة في ضوء الاحتياجات الفعلية لمؤسسات الدولة المختلفة .

٢) تأكيد العناية بنوعية الخريج .

٣) بدء سياسة التطوير ومراجعة البرامج الدراسية بكليات الجامعة المختلفة .

وقد تمت ترجمة هذه السياسات في ضوء قرارات واجراءات متعددة سوف نقوم بتحليلها على الوجه التالي :

١) توجيه الطلاب إلى التخصصات المختلفة في ضوء الاحتياجات الفعلية لمؤسسات الدولة المختلفة :

اتخذ مجلس الجامعة عدة قرارات لترجمة هذه السياسة أهمها :

أ - الغاء بعض البرامج وتقييد القبول في البعض الآخر وذلك على النحو الآتي:

- الغاء التسجيل بالنسبة لطالبات الفصل الدراسي الثالث في تخصصات جيولوجيا وعلوم بحار اعتبارا من الفصل الدراسي خريف ١٩٨٢م (٦٩) .
- ايقاف التسجيل بالنسبة لطلبة وطالبات الفصل الدراسي الثالث في تخصص التاريخ والمكتبات اعتبارا من الفصل الدراسي خريف ١٩٨٢م (٧٠) .
- الحد من القبول في تخصص المواد الاجتماعية (تاريخ وجغرافيا تربوي) بالنسبة للطالبات في البرنامج العام الصباحي (٧١) .
- تقييد القبول في تخصصات الشريعة وأصول الدين والبيولوجي والتربية ، وتوجيه الطالبات إلى التخصصات الأخرى التي تحتاجها وزارة التربية والتعليم مثل : اللغة العربية واللغة الانجليزية والفيزياء والكيمياء والرياضيات وذلك اعتبارا من خريف ١٩٨٦م (٧٢) .

ب - انشاء تخصصات وبرامج جديدة بالجامعة أهمها :

- انشاء تخصص للتربية الفنية : لتخريج معلم ومعلمة التربية الفنية للتعليم العام ، وتدريب معلمي ومعلمات التربية الفنية العاملين في الميدان لرفع مستوى الكفاية في الأداء وربطهم بالتطورات العالمية ، فضلا عن أن هناك مجالات أخرى تؤدي فيها التربية الفنية دورا حيويا منها : رعاية الشباب والموهوبين والمعوقين ، ووسائل الاعلام ، والأندية ، وقصور الثقافة ، والمكفوفين والأحداث والمتاحف وغير ذلك (٧٣) .
- انشاء تخصص للتربية الرياضية : لتلبية احتياجات مؤسسات الدولة المختلفة من خريجي هذا التخصص ، مثل وزارة التربية والتعليم ، والمجلس الاعلى لرعاية الشباب ، اللجنة الأولمبية القطرية ، الاتحاد الرياضي العسكري ، اتحاد الشرطة الرياضي ، جامعة قطر ، الشركات القطرية الكبيرة (٧٤) .
- انشاء وحدة لتعليم اللغة الانجليزية لغير المتخصصين بالجامعة : تم انشاء هذه الوحدة التي تتبع عميد كلية الانسانيات في ضوء دراسة أسباب تدني مستوى طلاب الجامعة من غير المتخصصين في اللغة الانجليزية ، ووضع خطة لرفع مستوى هؤلاء الطلاب ، وذلك للقيام بالمهام التالية :

* تعليم اللغة الانجليزية كمتطلب جامعي لغير المتخصصين لرفع كفاءة استخدام اللغة الانجليزية للطلاب كل في مجال تخصصه وفقا للمعايير الجامعية .
* تنمية المهارات اللغوية وفقا للخطة التي تقررها للمعيدين والمدرسين المساعدين وغيرهم .
* الاشراف على جميع مدرسي ومدرسات اللغة خارج الهيئة (٧٥) .

- انشاء برنامج الكيمياء التحليلية والعلوم الحيوية الطبية : تلبية لرغبة وزارة الصحة في أن تقوم الجامعة باعداد برنامج علمي وتعليمي على مستوى الدرجة الجامعية الأولى لاعداد الكادر العلمي المتخصص في مجالات التحاليل الكيميائية والبيولوجية والطبية للعمل بمختبرات وزارة الصحة والمختبرات الملحقة بالمستشفيات وغيرها من الوحدات الصحية بالدولة (٧٦) .
- انشاء وحدة للدراسات البيئية بالجامعة : تتبع هذه الوحدة عميد كلية العلوم وتختص بمايلي :

* طرح المقررات الدراسية في مجالات الدراسات البيئية لطلاب الجامعة .
* التنسيق بين الدراسات والبحوث التي تجريها الأقسام المعنية بالجامعة في مجالات الدراسات البيئية .
* التنسيق بين المقررات التي تطرحها الأقسام المختلفة بكليات الجامعة في مجال الدراسات البيئية .
* اجراء البحوث العلمية في مجال حماية الأمن البيئي وصيانته .
* توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجهات المعنية بالدراسات البيئية (٧٧) .

- انشاء وحدة لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها : وذلك للتغلب على ظاهرة انخفاض مستوى الطلاب غير الناطقين باللغة العربية والمسجلين بكليات الجامعة المختلفة ـ بصفة عام ـ وتدني مستوياتهم من حيث التعبير والقراءة والكتابة باللغة العربية ـ بصفة خاصة ـ (٧٨) .
- الموافقة على المشروع المقترح بانشاء كلية للادارة والاقتصاد ، وذلك تحقيقا للأهداف التالية :

- وضع وتنفيذ ومتابعة البرامج التدريبية للعاملين في الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للوصول إلى تحقيق رفع كفاءة الأداء للفرد والمؤسسة والمجتمع .

- أن تكون الكلية مصدرا للمعلومات وبيتا للخبرة تتمكن من تقديم الاستشارات والخبرات للأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للمساهمة في تحقيق تطلعات الدولة والمجتمع لدفع عجلة التنمية (٧٩) .

٢) تأكيد العناية بنوعية الخريج عن طريق المحاور الثلاثة التالية :

أ - معدلات القبول .

ب - مستوى الأداء التعليمي .

جـ - ارشاد الخريج للمجالات التي يتقن العمل بها (٨٠) .

وفي هذا الاطار تم في هذه المرحلة مايلي :

* اتباع سياسة مرنة للتخصص في البرامج الدراسية بكلية العلوم بما يحقق اعداد المتخصصين من خريجي الكلية في المجالات المختلفة لتلبية احتياجات المجتمع ، ويحد في نفس الوقت من قبول الطلاب في بعض التخصصات التي يحتمل حدوث فائض من خريجيها في المستقبل (٨١) .
* قصر القبول في برنامج البكالوريوس في التربية للتعليم الابتدائي بمرحلتيه الأولى والثانية للطلبة والطالبات على العاملين في التدريس والمرشحين له اعتبارا من خريف ١٩٨٦م للعام الجامعي ١٩٨٧/٨٦م وذلك لضمان تحقيق الغرض الرئيسي لهذا البرنامج وهو الارتقاء بالمستوى الأكاديمي والمهني لمعلم المرحلة الابتدائية (٨٢) .
* تعديل مقررات متطلبات الجامعة ـ ٢٤ ساعة مكتسبة ـ من حيث عدد الساعات ومحتوى المقررات في ضوء ما أسفرت عنه الممارسة والتجربة ، ومتابعة تحقيق الهدف من طرح هذه المقررات ، وفقا لما هو متبع في الجامعات الخليجية ، حيث تم تخفيض ساعات مقرر اللغة الانجليزية بمقدار ساعتين لتصبح ست بدلا من ثمان ، وتخفيض ساعات المقررات الاختيارية الاثنى عشرة إلى عشرة ، واستحداث مقرر اللغة العربية بواقع (٤ ساعات) تمشيا مع ما تقوم عليه فلسفة الجامعة من انها جامعة عربية اسلامية ، ومع الحاجة إلى تدريس اللغة العربية لتنمية مهارات الفهم والتحليل والتعبير والقراءة على الوجه الأكمل (٨٣) .

٣) بدء سياسة التطوير ومراجعة البرامج الدراسية بكليات الجامعة المختلفة :

قامت الجامعة باعادة النظر في برامجها وخططها الدراسية في ضـــــوء التطور العام في مجالات العلوم المختلفة واحتياجات المجتمع من التخصصات الأكاديمية مسترشدة في ذلك بمجموعة من العوامل من أهمها :

أ ـ السياسة العامة وعوامل التطوير :

بدأ التطوير في ضوء سياسة عامة وعوامل مؤثرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ التغير السريع الذي يسود المجتمع القطري وما يترتب على ذلك من افراز احتياجات متنوعة ومشكلات متعددة .

٢ـ التغير السريع والتقدم العلمي والتكنولوجي التي يسود العالم في وقتنا الحاضر

٣ـ المستوى العالمي لخريجي الأقسام المتشابهة من الأقسام التي تشملها كليات الجامعة .

٤ـ المستوى العربي بصفة عامة والمستوى الخليجي بصفة خاصة لخريجي الأقسام المتشابهة مع الأقسام التي تشملها كليات الجامعة .

٥ـ تطور جامعة قطر منذ نشأتها ككلية تربية للبنين والبنات في عام ١٩٧٣م إلى انشاء جامعة تضم كليات التربية ، الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، العلوم ، الشريعة والدراسات الاسلامية ، الهندسة ، والادارة والاقتصاد .

٦ـ تعدد الأقسام وتنوع المقررات المتوافرة بالجامعة كنتيجة حتمية لتطور الجامعة .

٧ـ تعزيز الروابط والتنسيق بين كليات الجامعة المختلفة .

ب ـ غايات التطوير وأهدافه :

يتمثل الهدف الأساسي لجامعة قطر من تطوير برامجها وخططها الدراسية في اعداد نوعيات أفضل من الخريجين تشمل الكوادر القادرة على القيام بادوراها ومسنولياتها للمساهمة الايجابية الفعالة في خدمة مجتمعها والعمل على تحقيق أهدافه التنموية الطموحة ، ويتطلب ذلك مايأتي :

١ـ استحداث تخصصات جديدة يحتاج إليها المجتمع القطري .

٢ـ ادخال مقررات جديدة في الخطط الدراسية ، تقتضيها ظروف التغير السريع الذي يسود المجتمع القطري .
٣ـ حذف المقررات التي لم تعد الحاجة إليها قائمة .
٤ـ الاهتمام بأساليب تدريس المقررات واستخدام وسائل الايضاح الحديثة ما أمكن .
٥ـ مواصلة الاهتمام بالأساليب الحديثة في تقويم الطلاب .
٦ـ الالتزام الكامل بمهام الارشاد الأكاديمي .
٧ـ اعادة صياغة محتويات جميع المقررات لتواكب التغير السريع الذي يسود المجتمع القطري والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يسود العالم .
٨ـ تأصيل البحث العلمي .

جـ ـ اتجاهات سياسة التطوير :

في ضوء السياسة العامة للتطوير والعمل على تحقيق غاياته وأهدافه ، اقتضى الأمر التمسك بمجموعة من الاتجاهات يمكن تلخيصها فيما يأتي :

١ـ الالتزام بمتطلبات الجامعة من المقررات الدراسية وعددها (٢٤) ساعة مكتسبة .
٢ـ التنسيق بين المقررات التي تطرحها أقسام الكليات المختلفة بالجامعة .
٣ـ العمل على ايجاد حد أدنى من التشابه بين المقررات التي تطرحها أقسام الكليات والمقررات التي تطرحها الأقسام المشابهة أو المناظرة بجامعات الدول العربية بصفة عامة ودول مجلس التعاون بصفة خاصة لتيسير انتقال الطلاب من وإلى هذه الأقسام .
٤ـ ادماج بعض المقررات .
٥ـ زيادة عدد ساعات المقررات إلى ثلاث ساعات مكتسبة بدلا من ساعتين بقدر الامكان ودراسة محتويات أكبر كما وأفضل كيفا لتحقيق نتائج أفضل ومستوى أحسن .

وقد بدأت مراجعة خطط وبرامج الدراسة بالجامعة بكلية التربية باعتبارها الكلية الأم وفق السياسة العامة السابقة للتطوير ، وكانت أهم الملامح العامة للتطوير بالكلية تتركز فيما يلي :

- تخفيض عدد ساعات متطلبات الكلية من ٥٨ إلى ٣٨ ساعة مكتسبة ، وزيادة متطلبات التخصص من ٦٢ ساعة إلى ٧٦ ساعة ، وبذلك اصبح عـــــــدد

الساعات المكتسبة المطلوبة للتخرج ١٣٨ ساعة بدلا من ١٤٤ ساعة مكتسبة (٨٤) .

- استحداث برنامج جديد في الارشاد النفسي يؤهل للحصول على دبلوم خاصة في الارشاد النفسي بغرض تحقيق هدفين أساسيين :

أ - تلبية حاجة المجتمع من الفنيين المختصين بالقيام بعملية التوجيه والارشاد النفسي للأفراد والجماعات من خلال البرامج الارشادية في المؤسسات التالية:

- المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها (حضانة - مؤسسات التعليم العام - الجامعة) .
- المؤسسات الصحية (المراكز الصحية - مراكز الطفولة والأمومة .
- المستشفيات - عيادات الطب النفسي في المؤسسات الطبية الكبيرة) .
- المؤسسات الأمنية (أقسام الشرطة - السجون) .
- القوات المسلحة بمختلف فروعها الجوية والبرية والبحرية .
- المؤسسات الانتاجية كالمصانع .
- المؤسسات التي تقدم خدماتها الاجتماعية والترفيهية والثقافية والرياضية خاصة للشباب كالنوادي .

ب - امتصاص جزء من خريجي وخريجات الجامعة الذين لم تستوعبهم فرص العمل المتاحة ، وينطبق عليهم شروط الالتحاق بدراسات الارشاد وتأهيلهم للقيام بهذا العمل واعدادهم لهذه المهنة التي تحتاجها المؤسسات السابقة (٨٥).

المرحلة الثالثة : التطوير
(١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١م)

شهدت هذه المرحلة السياسات الأكاديمية التالية :

١) التخطيط لبدء برامج التعليم التقني والتطبيقي .
٢) متابعة عملية تطوير الخطط والبرامج الدراسية بكليات الجامعة .

١) **التخطيط لبدء برامج التعليم التقني اوالتطبيقي :**

قامت الجامعة في هذه المرحلة باعداد دراسة تتعلق بالتخطيط لبدء برامج التعليم التقني والتطبيقي ، ومن ثم اتجه الاهتمام نحو دراسة البرامج والتخصصات التي تطرحها مختلف كليات الجامعة واقتراح البدائل التي تساعد على ايجاد التكامل بين التعليم الجامعي الأكاديمي وبين التعليم التقني التطبيقي لسد احتياجات الدولة من القوى البشرية المدربة اللازمة لخطط التنمية (٨٦) .

وقد تم عرض هذه الدراسة على مجلس الجامعة حيث وافق على مشروع التعليم التقني بجامعة قطر وقرر مايلي :

١ـ انشاء الكلية التكنولوجية وبدء الدراسة بها اعتبارا من العام الجامعي ١٩٩٠/٨٩م .

٢ـ تختص الكلية التكنولوجية بكل ما يتعلق بالتعليم التقني وعلى وجه الأخص اعداد الكفاءات المدربة تدريبا علميا وميدانيا وعمليا في مجال التخصصات المختلفة التي تفي بحاجات المجتمع القطري .

وقد أقر المجلس المجالات العامة التي تختص بها الكلية التكنولوجية ، وهي الدراسات الهندسية والصناعية ، والدراسات الادارية والتجارية ، والدراسات الصحية والبيولوجية ن والدراسات الزراعية بفروعها المختلفة (٨٧) .

كما أقر المجلس طرح البرامج الدراسية التالية :

١ـ حاسب آلي (بنون وبنات) .
٢ـ محاسبة (بنون وبنات) .
٣ـ ادارة مكاتب (بنون وبنات) .
٤ـ كيمياء (بنون) .
٥ـ هندسة مدنية ـ انشاءات (بنون) .
٦ـ هندسة مدنية ـ طرق وأشغال (بنون) .
٧ـ كهروميكانيك (بنون) .

وبناء على ما سبق قرر مجلس الجامعة انشاء الأقسام الخمسة التالية بالكلية التكنولوجية وهي :

١) قسم العلوم التطبيقية .
٢) قسم تقنيات الحاسب الآلي .

٣) قسم تقنيات الادارة .
٤) قسم تقنيات الهندسة المدنية .
٥) قسم التقنيات الصناعية (٨٨) .

٣) متابعة عملية تطوير الخطط والبرامج الدراسية بكليات الجامعة :

بعد أن تم اقرار الخطة الدراسية المطورة لكلية التربية خلال المرحلة السابقة انتهت الكليات الأخرى بالجامعة من عملية تطوير برامجها وخططها الدراسية ، في المرحلة اللاحقة وتم اقرارها من مجلس الجامعة ، وفيمايلي أهم الملامح العامة للتطوير بكل كلية على حده :

كلية العلوم :

- تخفيض عدد ساعات متطلبات الكلية من ٣٠ ساعة مكتسبة إلى (١٩) ساعة مكتسبة مما ترتب عليه تخفيض عدد الساعات المكتسبة للتخرج من (١٤٤) ساعة إلى (١٣٣) ساعة مكتسبة .
- تحويل نظام التخصص من (رئيسي وفرعي) إلى نظام (التخصص المنفرد) مع علوم مساعدة .
- استحداث برنامج علوم الحاسب لتلبية احتياجات المجتمع من خدمات الحاسب الآلي في قطاعات الصناعات والأعمال الادارية العامة والتعليم والبحث العلمي ، اضافة إلى استخدام هذا البرنامج لمساندة الأقسام والتخصصات الأخرى في الجامعة في مجال الحاسبات وتطبيقاتها (٨٩) .

وفي اطار تطوير البرامج بكلية العلوم تم انشاء برنامج درجة البكالوريوس في التمريض لتحقيق الأهداف التالية :

- تلبية حاجة المجتمع من خريجات مؤهلات تأهيلا عاليا وحاصلات على درجة جامعية لسد الحاجة سواء في حقل التعليم أو في المراكز الصحية والمدارس أو في حقل ادارة التمريض وفي المستشفيات .
- تقديم النصح الفني والتوجيه لتشجيع الفتيات للاقبال على المهنة والعمل فيها ورفع مكانتها الاجتماعية وذلك للاعتماد على الممرضات القطريات والاستغناء عن العمالة الوافدة في هذا المجال .

- الارتفاع بمستوى المهنة وذلك بعقد ندوات ودورات تدريبية مكثفة وتأهيل الطالبات للدراسات العليا في علوم الصحة والتمريض (٩٠) .

كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية :

- تخفيض عدد ساعات متطلبات الكلية من (٣٠) ساعة مكتسبة إلى (٢١) ساعة مكتسبة مما ترتب عليه تخفيض عدد الساعات المكتسبة للتخرج من (١٤٤) ساعة إلى (١٣٥) ساعة مكتسبة .
- وضع البرامج والخطط بالأقسام بحيث تسمح للمتخرج أن يجمع بين تخصصين ، ومن ثم يكون قادرا على ممارسة العمل في أكثر من مجال أو تسمح له بتخصص منفرد وليكون باحثا متميزا في مجال تخصصه .
- استحداث تخصص اللغة العربية وآدابها ، حيث أن دور قسم اللغة العربية قد اقتصر بادئ الأمر على اعداد خريجي اللغة العربية والتربية بصفة أساسية ، وذلك لامداد وزارة التربية والتعليم بحاجتها إلى هذا التخصص ، غير أن الحاجة إلى خريجي قسم اللغة العربية لم تعد مقصورة فقط على وزارة التربية والتعليم ومن ثم فإن استحداث برنامج متخصص في اللغة العربية وآدابها سوف يتيح للقسم أن يهيىء عدد من الخريجين يسدون حاجة الوزارات الأخرى والمؤسسات التي لا يصح أن تخلو من المتخصصين بالعربية (٩١) .

وفي اطار تطوير البرامج والخطط الدراسية بكلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية تم انشاء :

أ - الدبلوم العام في المكتبات والمعلومات : وذلك بهدف تأهيل العاملين في المكتبات ومراكز المعلومات القطرية تأهيلا مهنيا متخصصا عن طريق دراسة أكاديمية مهنية عالية في جامعة قطر (٩٢) .

ب - الدبلوم العالي في التخطيط العمراني : لتأهيل الكوادر اللازمة لادارة عمليات وبرامج التخطيط العمراني المختلفة ، وتنمية المهارات الفنية والمهنية اللازمة لمواجهة قضايا تخطيط وتنمية مراكز العمران الحضرية والريفية في قطر ودول الخليج العربية اضافة إلى تشجيع البحث العلمي لبناء رصيد معرفي يساهم في علاج مشاكل التخطيط والتنمية العمرانية في قطر ودول الخليج العربية (٩٣) .

كلية الشريعة والدراسات الاسلامية :

- تخفض عدد ساعات متطلبات الكلية من (٣٠) ساعة مكتسبة إلى (٢٤) ساعة مكتسبة مما ترتب عليه تخفيض عدد الساعات المكتسبة المطلوبة للتخرج من (١٤٤) ساعة إلى (١٣٨) ساعة مكتسبة .
- تحويل نظام التخصص من (رئيسي وفرعي) إلى نظام (التخصص المنفرد) .
- وضع مقررات تمثل مداخل ومقومات للعلوم الاسلامية ، وتوفر قدرا مشتركا بين طلاب الكلية على اختلاف تخصصاتهم .
- الاهتمام بالجوانب العملية والتطبيقية التي تتطلب مهارات وقدرات معينة وذلك باستحداث مقررات للتدريب على تلاوة القرآن الكريم وتجويده ، وتخريج الأحاديث والخطابة والدعوة ومناهج البحث العلمي .
- استحداث تخصص جديد هو (القانون والشريعة) بنظام رئيسي وفرعي وذلك لتغطية احتياجات البلاد من الخريجين المتخصصين في النواحي القانونية والقضائية (٩٤) .

كلية الهندسة :

- زيادة متطلبات الكلية ساعة واحدة لتصبح (٤٥) ساعة ، وتخفيض متطلبات القسم ساعة للتصبح (٩٣) ساعة بدلا من (٩٤) ساعة مكتسبة ، وبذلك يظل عدد الساعات المكتسبة للتخرج كما هو (١٦٢) ساعة مكتسبة (٩٥) .

ثانيا : البحث العلمي

يعد البحث العلمي المحور الثاني الذي تدور حوله سياسة التعليم الجامعي بدولة قطر ، وقد ورد ذلك ضمن الاختصاص العام للجامعة حيث تنص المادة (٢) من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م الخاص بانشاء جامعة قطر بأن الجامعة : "تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي والعمل على اعداد المتخصصين والفنيين والخبراء وتشجيع رقي الآداب ، وتقدم العلوم والفنون وتطوير المجتمع ، مع الحفاظ على عناصره العربية الأصيلة ، وتراثه الحضاري الاسلامي العريق ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العربية والأجنبية والدولية " (٩٦) .

وبالاضافة إلى ذلك ، نصت المادة (٧) من قانون انشاء الجامعة المشار اليه ، على أن مجلس الجامعة " يختص بالنظر بوجه عام في المسائل المتعلقة بتنظيم التعليم الجامعي لربطه بالبحث العلمي بما يفي بحاجات البلاد ومطالب نهضتها " (٩٧) .

وفي ضوء نص المادتين السابقتين فان السياسات التي اتخذها مجلس الجامعة فيما يتعلق بالبحث العلمي تركزت حول محورين أساسيين هما :

١- ارساء البنية الاساسية للبحث العلمي .

٢- توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية في دولة قطر .

وسوف نحلل فيمايلي دور مجلس الجامعة في تحقيق هاتين السياستين :

أولا : ارساء البنية الأساسية للبحث العلمي :

تمثلت عملية ارساء البنية الأساسية للبحث العلمي بالجامعة في مجالين أساسيين :

أ - انشاء أربعة مراكز بحثية بالجامعة هي :

- مركز البحوث التربوية : ويختص بالقيام بالبحوث والدراسات التربوية التي تسهم في تطوير التربية والتعليم بالدولة (٩٨) .
- مركز البحوث العلمية والتطبيقية : ويختص بالقيام بالدراسات والبحوث الأساسية وتطوير الخبرات في المجالات العلمية والصناعية والزراعية المختلفة مع التركيز بصفة خاصة على الصناعات القائمة في قطر ، والثروات الطبيعية والزراعية والحيوانية الموجودة بها ، والمساهمة في نقل التكنولوجيا العالمية ، وتطويعها للتطبيق في البلاد ، ومتابعة التقدم العلمي العالمي (٩٩) .
- مركز بحوث السيرة والسنة النبوية : ويختص بالدراسات والبحوث المتعلقة بالسيرة النبوية والسنة الشريفة ، وتحقيقها باعتبار أنها المصدر الثاني للتشريع الاسلامي والأساسي المكمل للقرآن الكريم (١٠٠) .
- مركز الوثائق والدراسات الانسانية : ويختص بتجميع وتصنيف الوثائق ذات الصلة بالدراسات الانسانية واعدادها كمصدر أساسي للبحث واجراء الابحاث والدراسات المؤيدة بالوثائق (١٠١) .

ب ـ الانضمام إلى بعض الهيئات البحثية مثل :

- اتحاد مجالس البحث العلمي العربية (١٠٢) .
- المساهمة في انشاء الصندوق العربي للانماء العلمي والتكنولوجي (١٠٣) .

ثانيا : توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية في دولة قطر :

من الملاحظ أنه لا يوجد نص ضمن قرارات مجلس الجامعة بشأن هذه السياسة ، وانما هي في الواقع نتاج الممارسة العملية التي درجت عليها المراكز في ضوء الاختصاصات والمهام التي قامت من أجلها ، باعتبار أن السياسة العامة لمراكز البحوث يتوجب اقرارها من مجلس الجامعة ، بعبارة أخرى لم تتضمن قرارات مجلس الجامعة خلال الفترة موضع الدراسة وضع سياسة عامة للبحوث تسير على هداها مراكز البحوث بالجامعة باعتبارها هي الجهة المسئولة عن التنفيذ، وانما الذي حدث أنه في غيبة هذه السياسة قامت هذه المراكز بتحديد سياستها البحثية مسترشدة كما سبق القول بالمهام التي أوكلت اليها ، ومن ثم فان توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية بدولة قطر قد ترجم بصورة عملية في العديد من البحوث التي قامت بها المراكز ، كل في مجال اختصاصه ، والتي نورد بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر على النحو الآتي :

١) مركز البحوث التربوية :

- الشباب القطري بين الواقع والمستقبل .
- التعليم وتغير القيم في قطر خلال سنوات عشر (١٩٧٧ ـ ١٩٨٨م) .
- المشكلات السلوكية للتلاميذ في دولة قطر : دراسة وصفية نمائية .
- دراسة مفاهيم تقويم التلاميذ عند عينة من المدرسين ومدرسات المرحلتين الاعدادية والثانوية بدولة قطر وعلاقتها ببعض المتغيرات .
- التعليم الجامعي والبناء المهني في قطر (دراسة ميدانية) .

٢) مركز البحوث العلمية والتطبيقية :

- بيئة ونباتات دولة قطر .
- الأسماك الشائعة في المياه القطرية .
- فطريات التربة في دولة قطر .
- النباتات المنزرعة في دولة قطر .
- أطلس حبوب لقاح الفلورا القطرية .

٣) **مركز الوثائق والدراسات الانسانية :**

- الكثبان الرملية في شبه جزيرة قطر .
- الدوحة : المدينة الدولة .
- دراسة مسحية للمكتبات ومراكز المعلومات بدولة قطر .
- الاستهلاك في المجتمع القطري ـ أنماطه وثقافته .
- الخارطة الاجتماعية لمدينة الدوحة .

٤) **مركز بحوث السنة والسيرة :**

- نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي .
- المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري .
- السيرة النبوية الصحيحة .

ثالثا : خدمة المجتمع

تعتبر خدمة المجتمع أحد المهام الأساسية التي تقوم بها الجامعات المعاصرة ، فلم يعد دور الجامعة يقتصر على وظيفتها التقليدية في التعليم والبحث العلمي فقط ، وانما يمتد هذا الدور ليشمل التفاعل المستمر مع قضايا ومشكلات المجتمع والمساهمة الايجابية في خدمة افراده ومؤسساته .

وتتمثل وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع فيمايلي :

١) معاونة أفراد المجتمع على تحقيق النمو الذاتي المتكامل عن طريق التعليم المستمر .

٢) أن تدربهم أثناء الخدمة باعتبار هذا التدريب جانبا استثماريا لأرباب العمل يستهدف تحقيق النمو المهني أو رفع مستوى الأداء والكفاية الانتاجية للعاملين في مؤسسات المجتمع .

٣) دعم الصلة بين الدراسات الجامعية والمشكلات الواقعية في المجتمع والبيئة المحلية .

٤) تعميق الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع عن طريق اتاحة الفرصة لهم للتعرف على ثقافات الدول المختلفة ، والتعرف على خصائص ومقومات وقضايا العالم العربي والمجتمع المحلي (١٠٤) .

وفيما يتعلق بجامعة قطر يلاحظ أنها تقوم ببعض هذه المجالات السابقة ، ليس بموجب سياسة عامة ، ولكن بموجب مبادرات فردية من كليات الجامعة المختلفة ، كل كلية على حده في مجال اختصاصها بمعنى آخر ، أنه في خلال الفترة موضع البحث ، لم يرسم مجلس الجامعة سياسة محددة لخدمة المجتمع ، والقرار الوحيد الذي نجده ضمن قرارات المجلس بشأن هذه السياسة تضمن البنود التالية :

١) عقد ندوات ومحاضرات عامة داخل المجتمع لمعالجة قضايا الجامعة يساهم فيها بعض المثقفين والصحفيين والقيادات في الجامعة .
٢) عقد ندوات تليفزيونية عن الجامعة والمجتمع تثار فيها قضايا ثقافية واجتماعية بصورة دورية .
٣) التعاون مع وزارة التربية والتعليم لترتيب زيارات ولقاءات لطلبة الثانوية العامة داخل الجامعة .
٤) اقامة يوم مفتوح مرة في كل فصل دراسي ، مرة للنساء وأخرى للرجال (١٠٥) .

غير ان هذا القرار وإن كان يهدف إلى بناء الجسور بين الجامعة والمجتمع ، إلا أنه لا يعد كافيا لتحقيق رسالة الجامعة في المجالات الهامة التي تستهدف خدمة المجتمع . ومن ثم نجد أن مجال خدمة المجتمع من الناحية الواقعية لا يتم في ضوء سياسة عامة مرسومة سلفا ، أو يستند إلى قرارات محددة أقرها مجلس الجامعة لتنفيذ هذه السياسة ، وانما تقوم كل كلية حسب اختصاصها ــ كما ذكرنا ــ وفي ضوء امكاناتها بالمساهمة في بعض المجالات الخاصة بخدمة المجتمع مثل :

١) تقديم الاستشارات الفنية المتنوعة لمؤسسات الدولة المختلفة .
٢) تدريب وتنمية المهارات القيادية للعاملين في المؤسسات والهيئات الحكومية.
٣) عقد دورات وبرامج التعليم المستمر للارتقاء بالمستوى العلمي والتقني للخريجين في التخصصات المختلفة بمجالات عملهم .
٤) عقد المحاضرات والندوات العامة ذات الطابع التربوي التثقيفي واتاحة الفرصة للجمهور للحضور والمشاركة .

٥) المساهمة في مجال الدعوة من خلال المحاضرات والدروس والخطب الدينية والفتاوي عبر وسائل الاعلام وجهات التوجيه المختلفة في الدولة .

٦) اتامة الفرصة لاستفادة المواطنين من امكانات الجامعة ومرافقها في المجالات الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية (١٠٦) .

٤) تقييم آثار ونتائج سياسة التعليم الجامعي

استعرضنا فيما سبق أهم سياسات التعليم الجامعي بدولة قطر والتي تنحصر في المجالات الآتية (التعليم ــ البحث العلمي ــ خدمة المجتمع) ، ويحاول الباحث الآن بيان مدى فاعلية هذه السياسات في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها ، وذلك في محاولة للاقتراب من ترشيد هذه السياسات ومعالجة أوجه القصور التي تعتري بعض جوانبها .

أولا : التعليم :

١) سياسات القبول :

استهدفت سياسات القبول التي وضعت خلال الفترتين الأولى (١٩٧٨/٧٧ ــ ١٩٨٢/٨١م) والثانية (١٩٨٣/٨٢ــ١٩٨٧/٨٦م) من الفترة المحددة للبحث تحقيق الأغلبية للطلاب القطريين من عدد الطلاب المقبولين بالجامعة ، ثم تشجيع الطلاب القطريين على الالتحاق بجامعة قطر ، وأخيرا تدعيم رسالة جامعة قطر في المجالين العربي والاسلامي ، وسوف نقوم بتقييم هذه السياسات على النحو الآتي :

أ ــ تحقيق الأغلبية للطلاب القطريين :

يوضح الجدول رقم (١) تطور اعداد طلاب جامعة قطر وطالباتها خلال الفترة موضع البحث ١٩٧٨/٧٧ــ١٩٩٢/٩١م) (١٠٧) ، وذلك على النحو الآتي :

جدول رقم (١)
تطور أعداد طلاب جامعة قطر وطالباتها خلال الفترة من
١٩٧٨/٧٧ ـ ١٩٩٢/٩١م
موزعين حسب الجنسية (قطريون / غير قطريين) والنوع (ذكور / إناث) (*)

الجنسية والنوع	القطريون			غير القطريين			الاجمالي			نسبة القطريين الى العدد الاجمالي
السنوات	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	٪
١٩٧٨/١٩٧٧	٢٧٦	٤٧٠	٧٤٦	١٨٩	٢٩٩	٤٨٨	٤٦٥	٧٦٩	١٢٣٤	٦٠ر٤
١٩٧٩/١٩٧٨	٢٩٤	٥٩١	٨٨٥	٣١١	٣٦٨	٦٧٩	٦٠٥	٩٥٩	١٥٦٤	٥٦ر٥
١٩٨٠/١٩٧٩	٣٣٤	٨٣٨	١١٧٢	٣٨٨	٤٦٥	٨٥٣	٧٢٢	١٣٠٣	٢٠٢٥	٥٧ر٨
١٩٨١/١٩٨٠	٤٦٨	١١٨٠	١٦٤٨	٤٧٠	٥٥٥	١٠٢٥	٩٣٨	١٧٣٥	٢٦٧٣	٦١ر٦
١٩٨٢/١٩٨١	٦٢١	١٤٦٨	٢٠٨٩	٦٥٢	٦٣٢	١٢٨٤	١٢٧٣	٢١٠٠	٣٣٧٣	٦١ر٩
١٩٨٣/١٩٨٢	٧٨٤	١٦٩٨	٢٤٨٢	٧٤٦	٥٨٧	١٣٣٣	١٥٣٠	٢٢٨٥	٣٨١٥	٦٥ر٠
١٩٨٤/١٩٨٣	٨٠١	١٩٢٩	٢٧٣٠	٧٨١	٥٥٤	١٣٣٥	١٥٨٢	٢٤٨٣	٤٠٦٥	٦٧ر١
١٩٨٥/١٩٨٤	١٠٣٨	٢٢٣٨	٣٢٧٦	٧٦٤	٥٨٤	١٣٤٨	١٨٠٢	٢٨٢٢	٤٦٢٤	٧٠ر٨
١٩٨٦/١٩٨٥	١٠٠٥	٢٣٥٠	٣٣٥٥	٦٩٤	٥٧١	١٢٦٥	١٦٩٩	٢٩٢١	٤٦٢٠	٧٢ر٦
١٩٨٧/١٩٨٦	٩٢٣	٢٦٩١	٣٦١٤	٦٧٥	٦٤٢	١٣١٧	١٥٩٨	٣٣٣٣	٤٩٣١	٧٣ر٢
١٩٨٨/١٩٨٧	٨٨٥	٢٩٩٨	٣٨٨٣	٧٧١	٦٩٣	١٤٦٤	١٦٥٦	٣٦٩١	٥٣٤٧	٧٢ر٦
١٩٨٩/١٩٨٨	٩٧٦	٣١٩٣	٤١٦٩	٧١٤	٧٣٨	١٤٥٢	١٦٩٠	٣٩٣١	٦٥٢١	٧٤ر١
١٩٩٠/١٩٨٩	١٠٠٠	٣٣٠١	٤٣٠١	٦٣٧	٦٩٩	١٣٣٦	١٦٣٧	٤٠٠٠	٥٦٣٧	٧٦ر٢
١٩٩١/١٩٩٠	١٢٤١	٣٥٦٩	٤٨١٠	٥٧٢	٧٦١	١٣٣٣	١٨١٣	٤٣٣٠	٦١٤٣	٧٨ر٤
١٩٩٢/١٩٩١	١٣٧٠	٤٠٢٥	٥٣٩٥	٤٥٨	٦٩٥	١١٥٣	١٨٢٨	٤٧٢٠	٦٥٤٨	٨٢ر٣

(*) التقرير الاحصائي السنوي للعام الجامعي ١٩٩٢/٩١م ، ادارة الشـؤون الثقافيـة ، قسـم الاحصـاء والمعلومات ، جامعة قطر ، ١٩٩٢م ، ص٢٦ .

نستخلص من الجدول السابق أن عدد الطلاب القطريين قد تزايد باستمرار بالنسبة إلى العدد الاجمالي للطلبة ، وبالرغم من تحقيق مبدأ الأغلبية خلال المرحلة الأولى ١٩٧٨/٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١م ، حيث بلغ عدد الطلبة القطريين على سبيل المثال في نهاية هذه المرحلة (٢٠٨٩) طالبا وطالبة من اجمالي عدد المقبولين وهو (٣٣٧٣) طالبا وطالبة ، أي بنسبة ٩ر٦١٪ ، إلا أن تحقيق الأغلبية العظمى للطلبة القطريين من عدد المقبولين قد بدا واضحا خلال المرحلتين الثانية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، والثالثة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١م فقد بلغ عدد الطلبة القطريين في نهاية المرحلة الثانية (٣٦١٤) طالبا وطالبة من اجمالي عدد المقبولين وهو (٤٩٣١) طالبا وطالبة ، أي بنسبة ٢ر٧٣٪ وقد ارتفعت هذه النسبة أكثر من ذلك فيما بعد حيث بلغ عدد الطلبة القطريين في نهاية المرحلة الثالثة ١٩٩٢/٩١م (٥٣٩٥) طالبا وطالبة من اجمالي عدد المقبولين في نفس العام وهو (٦٥٤٨) أي بنسبة ٣ر٨٢٪ وهو ما يمثل زيادة في عدد الطلبة القطريين عن العدد المقرر لهم من اجمالي الطلاب بنسبة ٣ر٢٪ ، وتجد هذه الزيادة تفسيرها في ضبط وترشيد سياسة المنح والمقاعد المقدمة للدول والهيئات ، كما سنوضح لاحقا.

ب ـ تشجيع الطلاب القطريين على الالتحاق بجامعة قطر :

يوضح الجدول رقم (٢) تطور أعداد الطلاب القطريين الذين يدرسون بالجامعات (طلاب البعثات ـــ طلاب جامعة قطر) خلال الفترة موضع البحث (١٠٨) .

جدول رقم (٢)
تطور أعداد الطلاب والطالبات القطريين الذين يدرسون بالجامعات
خلال الفترة من ١٩٧٨/٧٧ ـ ١٩٩٢/٩١م

السنة الدراسية	طلاب البعثات			طلاب جامعة قطر			نسبة طلاب البعثات إلى الاجمالي			الاجمالي
	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع	٪
١٩٧٨/١٩٧٧	٧١٨	٢٣٠	٩٤٨	٢٧٦	٤٧٠	٧٤٦	٩٩٤	٧٠٠	١٦٩٤	٥٥ر٩
١٩٧٩/١٩٧٨	٧٢١	٢٩٩	١٠٢٠	٢٩٤	٥٩١	٨٨٥	١٠١٥	٨٩٠	١٩٠٥	٥٣ر٥
١٩٨٠/١٩٧٩	٧٢٥	٢٣٢	٩٥٧	٣٣٤	٨٣٨	١١٧٢	١٠٥٩	١٠٧٠	٢١٢٩	٤٤ر٩
١٩٨١/١٩٨٠	٧٧٠	٢١١	٩٨١	٤٦٨	١١٨٠	١٦٤٨	١٢٣٨	١٣٩١	٢٦٢٩	٣٧
١٩٨٢/١٩٨١	٨٥٠	٢١٥	١٠٦٥	٦٢١	١٤٦٨	٢٠٨٩	١٤٧١	١٦٨٣	٣١٥٤	٣٣ر٨
١٩٨٣/١٩٨٢	٦١٥	١٨١	٧٩٦	٧٨٤	١٦٩٨	٢٤٨٢	١٣٩٩	١٨٧٩	٣٢٧٨	٢٤
١٩٨٤/١٩٨٣	٥٨٧	١٥٨	٧٤٥	٨٠١	١٩٢٩	٢٧٣٠	١٣٨٨	٢٠٨٧	٣٤٧٥	٢١
١٩٨٥/١٩٨٤	٥٧٣	١٢٧	٧٠٠	١٠٣٨	٢٢٣٨	٣٢٧٦	١٦١١	٢٣٦٥	٣٩٧٦	١٧ر٦
١٩٨٦/١٩٨٥	٥٣٨	١٤١	٦٧٩	١٠٠٥	٢٣٥٠	٣٣٥٥	١٥٣٤	٢٤٩١	٤٠٢٥	١٦ر٨
١٩٨٧/١٩٨٦	٤٦٤	١٤١	٦٠٥	٩٢٣	٢٦٩١	٣٦١٤	١٣٨٧	٢٨٣٢	٤٢١٩	١٤
١٩٨٨/١٩٨٧	٣٨٥	١٥٣	٥٣٨	٨٨٥	٢٩٩٨	٣٨٨٣	١٢٧٠	٣١٥١	٤٤٢١	١٢
١٩٨٩/١٩٨٨	٣٦٤	١٥٤	٥١٨	٩٧٦	٣١٩٣	٤١٦٩	١٣٤٠	٣٣٤٧	٤٦٨٧	١١
١٩٩٠/١٩٨٩	٣٦٧	١٦٨	٥٣٥	١٠٠٠	٣٣٠١	٤٣٠١	١٣٦٧	٣٤٦٩	٤٨٣٦	١١
١٩٩١/١٩٩٠	٣٥٩	١٦١	٥٢٠	١٢٤١	٣٥٦٩	٤٨١٠	١٦٠٠	٣٧٣٠	٥٣٣٠	٩ر٨
١٩٩٢/١٩٩١	٤٠٢	١٥٦	٥٥٨	١٣٧٠	٤٠٢٥	٥٣٩٥	١٧٧٢	٤١٨١	٥٩٥٣	٩ر٤

(*) المصدر : التقرير السنوي ، وزارة التربية والتعليم ، دولة قطر ، العام الدراسي ١٩٩٢/٩١م ، ص٥٨٢.

يتبين من الجدول رقم (٢) أن اجمالي الطلاب والطالبات الذين يدرسون بالخارج كان يفوق نظرائهم الذين يدرسون بجامعة قطر خلال عامين فقط من المرحلة الأولى أي عامي ٧٨/٧٧ ، ٧٩/٧٨ ، ثم بدأ هذا العدد يتناقص تدريجيا في السنوات اللاحقة ، فبينما بلغ العدد الاجمالي لطلبة البعثات خلال العام الجامعي ١٩٧٨/٧٧م (٩٤٨) طالبا وطالبة من العدد الاجمالي لطلبة الدراسات الجامعية الذي يبلغ (١٦٩٤) أي بنسبة ٩ر٥٥٪ ، فإن هذا العدد الاجمالي لطلبة البعثات قد انخفض في العام الجامعي ١٩٩٢/٩١م إلى (٥٥٨) من العدد الاجمالي لطلاب الدراسات الجامعية الذي يبلغ (٥٩٥٣) طالبا وطالبة أي بنسبة ٤ر٩٪ ، وهذا يبرز بشكل واضح أن جامعة قطر قد استحوذت على الغالبية العظمى من طلاب الدراسات الجامعية ، وأن القلة الباقية من الطلاب هي التي تدرس معظمها بالخارج في تخصصات معينة لم تنشأ بعد في جامعة قطر ، كالطب والصيدلة مثلا.

جـ - تدعيم رسالة جامعة قطر في المجالين العربي والاسلامي :

درجت الجامعة على اتباع هذه السياسة منذ نشأتها بحكم كونها جامعة عربية اسلامية حيث يتم تقديم عدد معين من المنح والمقاعد الدراسية سنويا في ضوء الاعداد المقبولة من الطلاب القطريين ، وبحيث لا تزيد نسبة هذه المنح والمقاعد عن ٤٠٪ .

غير أنه قد تقرر تخفيض هذه النسبة إلى ٣٠٪ اعتبارا من العام الجامعي ٨٤/٨٣ ، ثم إلى ٢٠٪ بدءا من العام الجامعي ٩١/٩٠ في ضوء زيادة عدد الطلاب القطريين المقبولين بالجامعة ، وقد بلغ عدد طلبة المنح والمقاعد في العام الجامعي ١٩٩٢/٩١م (١١٥٣) طالبا وطالبة من العدد الاجمالي للطلاب في نفس العام البالغ (٦٥٤٨) طالبا وطالبة ، أي بنسبة ٦ر١٧٪ ، وهو ما يقل عن الحد الأقصى المقرر لطلاب المنح والمقاعد بنسبة ٤ر٢٪ .

وخلال الفترة موضوع البحث ، استفادت الدول والهيئات التالية من المنح والمقاعد التي قدمتها جامعة قطر وهي :

دولة البحرين ، سلطنة عمان ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية مصر العربية ، جمهورية الصومال ، المملكة الاردنية الهاشمية ، جمهورية موريتانيا الاسلامية ، جمهورية السودان ، دولة فلسطين ، جمعية المقاصد الاسلامية ببيروت ، اتحاد الجامعات الافريقية ، الجمعية الخيرية الاسلامية بالخليل، ابناء المغتربين العرب ، ابناء قطاع غزة ، ابناء العالم الاسلامي ، مدرسة ثانوية الأقصى الشرعية بالقدس ، دولة اريتريا ، جمهورية جامبيا ، اتحاد الطلبة المسلمين في ايطاليا ، الطلبة المسلمون في مورشيوس ، دولة الكويت ، المركز الاسلامي الافريقي بالخرطوم ، المملكة المغربية ، الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية العراقية ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية السورية ، المؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، الجمهورية الجزائرية ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية المالديف ، جمهورية البوسنة والهرسك ، أبناء المقيمين ، أبناء أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة.

وبالرغم من أن النسبة المحددة للمنح والمقاعد التي تقدمها جامعة قطر تتحكم فيها ضوابط معينة مثل الزيادة المستمرة في اعداد الطلاب القطريين المقبولين بالجامعة سنويا ، فضلا عن الاتفاقات الثقافية المبرمة بين دولة قطر وغيرها من الدول الأخرى ، فان الجامعة تقدم على صعيد آخر عددا من المنح الدراسية قصيرة الأجل (فصل دراسي ـ فصلين دراسيين) لدراسة اللغة العربية والثقافة الاسلامية ، وقد بلغت هذه المنح التي قدمتها جامعة قطر خلال الفترة موضع البحث عدد (١٥٤) منحة شملت الدول والهيئات الآتية :

الهند ، الفلبين ، أوغندا ، استراليا ، ابناء المغتربين العرب ، قبرص ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، مصر ، اللجنة الاصلاحية بكيرالا بالهند ، جمعية التعليم الاسلامي بيكرالا بالهند ، المجلس الاعلى الاسلامي الأوغندي ، كلية الآداب بمكيري (كيرالا ـ الهند) هونج كونج ، تركيا ، كلية ممباد بالهند ، الولايات المتحدة الامريكية ، افغانستان ، اتحاد المسلمين الكوريين ، بنجلاديش ، غينيا ، بنين ، انجلترا ، الجماعة الاسلامية بالاندلس ، دار الدعوة في لاجوس ، جمعية المجاهدين بالفلبين ، ماليزيا ، نيجيريا ، الصومال ، السنغال ، تشاد ، ساحل العاج، غانا ، جامبيا ، جزر القمر ، توجو ، سيراليون ، نيبال ، رواندا .

نخلص الى القول ان سياسات القبول السابقة التي وضعت خلال المرحلتين الأولى والثانية (١٩٧٨/٧٧ - ١٩٨٢/٨١) ، (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦م) من الفترة المحددة للبحث قد حققت الأهداف المرجوة منها وبقدر كبير من النجاح . وقد استمر العمل بهذه السياسات خلال المرحلة الثالثة (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١م) أيضا ، وان كان الاهتمام قد تركز بصفة أساسية خلال هذه المرحلة على سياسة جديدة تستهدف الارتقاء بنوعية التعليم .

د ـ الارتقاء بنوعية التعليم :

احتلت هذه السياسة الأولوية ضمن سياسات القبول خلال الفترة (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١م) حيث تركز الاهتمام بالكيف والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الاعداد الجيد للخريج ، وهذا بالطبع يقتضي تحديد العدد الأمثل لطلاب وطالبات الجامعة وهو ما يستدعي بدوره رفع معدلات القبول للمحافظة على هذا العدد .

غير ان اقرار هذه السياسة لم يكن بالأمر السهل ، فسياسة القبول بالجامعة لا تمليها فقط مقتضيات اكاديمية بحتة ، ولكنها بالاضافة الى ذلك ذات أبعاد مختلفة ، فهناك البعد السياسي الذي بموجبه تلتزم الدولة بقبول الطلاب في كافة المراحل وتعليمهم بالمجان ، بالاضافة الى الالتزام بتعيينهم في الوظائف ، وهناك البعد الاجتماعي الذي يتيحه قبول الطالب في الجامعة وتخرجه منها وانتقاله من مستوى اجتماعي معين الى مستوى آخر ، الى جانب الفرص الأخرى التي تهيؤها الشهادة الجامعية للخريج ، ولهذا ادركت الجامعة أن أى سياسة تستهدف رفع مستوى القبول لابد وأن يكون مرتبطا برؤية واضحة حول نوع التعليم ونوع العمل الذي سوف يؤهل له من لا يقبل بالجامعة .

وقد استطاعت الجامعة أن تحقق قدرا كبيرا من النجاح في هذا الصدد، حيث تزامنت سياسة الارتقاء بنوعية التعليم مع التخطيط لبدء التعليم التقني كمخرج للطلاب الذين تقل معدلاتهم عن معدلات الالتحاق بالجامعة من جانب وفي الوقت نفسه يتيح مثل هذا البرنامج تخريج مهنيين يلبون حاجات سوق العمل في مجال تخصصاتهم من جانب آخر .

٢) السياسات الأكاديمية :

تمثلت أهم السياسات الأكاديمية خلال الفترة موضع البحث فيمايلي :

أ ـ تلبية احتياجات المجتمع من الخريجين في التخصصات المختلفة :

بدأت جامعة قطر أولا بكلية التربية ، ثم نمت فيما بعد حتى شملت حاليا ست كليات بالاضافة الى الكلية التكنولوجية ، وقد ارتكزت السياسة الاكاديمية أساسا في بادئ الأمر على تخريج مدرسين في كافة التخصصات لتلبية حاجة وزارة التربية والتعليم ، وبنمو المجتمع القطري تطورت مجالات العمل واحتياجاتها ، واقتضى الأمر استحداث برامج دراسية جديدة لمواجهة هذه الاحتياجات ، فنشأت تباعا كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، والعلوم ، والشريعة والدراسات الاسلامية ، والهندسة ، والادارة والاقتصاد ، والكلية التكنولوجية .

والسؤال الآن : الى أي مدى حققت الجامعة أهدافها في تلبية احتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة ؟ بعبارة أخرى هل مخرجات الجامعة طبقا للسياسة الاكاديمية المتبعة في توجيه الطلاب الى التخصصات المختلفة تتواءم مع احتياجات المجتمع ؟

نلاحظ في خلال الفترة موضع البحث ، أن مشكلة المواءمة بين مخرجات الجامعة والاحتياجات الفعلية لمؤسسات الدولة المختلفة بدأت في الظهور خلال المرحلة الثانية (١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦م) حيث تبين عدم الحاجة إلى بعض التخصصات مثل تخصص جيولوجيا / علوم بحار بالنسبة للطالبات ، ومن ثم تم الغاء هذا البرنامج من الخطة الدراسية بكلية العلوم ، بالاضافة إلى تقييد القبول في بعض التخصصات الأخرى التي زادت مخرجاتها عن الاحتياجات الفعلية مثل تخصص التاريخ والمكتبات بكلية الانسانيات ، أو تخصص المواد الاجتماعية (تاريخ وجغرافية تربوي) والبيولوجي والتربية بكلية التربية ، والشريعة وأصول الدين بكلية الشريعة ، هذا في الوقت الذي استمرت فيه الحاجة ماسة إلى مخرجات بعض التخصصات الأخرى مثل اللغة العربية واللغة الانجليزية والكيمياء والرياضيات .

وخلال المرحلة الثانية أيضا (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦م) ظهرت حاجة أجهزة الدولة المختلفة لبعض التخصصات الجديدة ، الأمر الذي برر انشاء هذه التخصصات لسد تلك الاحتياجات مثل تخصصات : التربية الفنية ، التبربية الرياضية ، الكيمياء التحليلية والعلوم الحيوية الطبية ، كما ظهرت الحاجة إلى تخصصات الادارة والاقتصاد والمحاسبة والتي تمثلت في انشاء كلية للادارة والاقتصاد .

ثم قامت الجامعة في نهاية المرحلة الثانية وخلال المرحلة الثالثة (٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١م) بمراجعة شاملة لبرامجها وخططها الدراسية في ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع من التخصصات الاكاديمية ، فتم استحداث بعض البرامج الجديدة مثل : دبلوم الارشاد النفسي ، علوم الحاسب ، التمريض ، اللغة العربية وآدابها ، الدبلوم العام في المكتبات والمعلومات ، الدبلوم العالي في التخطيط العمراني ، القانون والشريعة .

وقد تمخضت عملية مراجعة الجامعة وتقييمها لبرامجها وخططها عن بروز أهمية استحداث التعليم التقني والتطبيقي ، حيث يتيح ذلك المجال أمام الطلاب الذين لا يقبلون بالجامعة الفرصة لمواصلة دراستهم بعد المرحلة الثانوية في أحد التخصصات المهنية اللازمة لاحتياجات وخطط التنمية في المجتمع .

والتساؤل الذي يطرح نفسه الآن : هل سياسة الجامعة يجب أن تقوم في الأساس على تحقيق الموائمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل أم أن لها رسالة أسمى وأشمل من ذلك ؟ بالطبع هذا الأمر يمثل قضية فلسفية تتعلق برسالة الجامعة وطبيعة المجتمع الذي تنتمي إليه ومدى تقدمه وتطوره ، غير أن الباحث يميل إلى القول أن السياسة الأكاديمية الهادفة هي التي تركز بصفة أساسية على الارتقاء بنوعية التعليم وتحسين مستوى الخريج واعداده اعدادا جيدا ، وأن يكون سوق العمل بمثابة مرشد لهذه السياسة وليس حاكما لها ، بمعنى أننا لو أخذنا في الاعتبار بصفة أساسية حاجة سوق العمل ، لترتب على ذلك إلغاء البرامج الدراسية تباعا كل عام ، حتى نصل إلى مرحلة تتقلص فيها الجامعة إلى عدة برامج محدودة ، وهذا أمر غير متصور خاصة في دولة مثل قطر ، لا يوجد بها الا جامعة واحدة .

ب - إعداد أعضاء هيئة التدريس القطريين :

بـــدأ اهتمام الجامعة واضحا منـــذ الفترة الأولى (٧٧/ ١٩٧٨ ـــ ١٩٨٢/٨١م) باعداد أعضاء هيئة التدريس القطريين ، حيث بدأ التخطيط لانشاء دراسات عليا بجامعة قطر ، وفي نفس الوقت الاضطلاع بمهمة الاشراف على طلاب الدراسات العليا بالخارج بدلا من وزارة التربية والتعليم، فإلى أي مدى حققت هذه السياسة أهدافها ؟ بعبارة أخرى إلى أى مدى بدت ملامح التقطير في أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة قطر ؟

ان التخطيط لانشاء الدراسات العليا بجامعة قطر قد بدأ منذ عام ١٩٨٠م ، وخلال هذه الفترة تمت مناقشة دراسات عديدة ، وتم استقدام خبراء للاستعانة بآرائهم في هذا المجال ، ورغم حرص الجامعة على عدم البدء في هذه الخطوة الا بعد استيفاء المقدمات الأساسية لها ، إلا أن الباحث يرى من خلال متابعته لهذا الموضوع منذ بدايته واطلاعه على الدراسات والتوصيات المتعددة الصادرة عن المجالس الجامعية المختلفة بشأن هذا الموضوع ، أن الجامعة تأخرت بعض الشيء في القيام بهذه الخطوة ، وإذا كانت المسألة تتعلق بالامكانات البشرية أو المادية ، فليس هناك ما يحول دون البدء في برامج محددة تتتوافر بشأنها هذه الامكانات ، فالجامعة لا تستكمل مقوماتها الأساسية إلا بوجود دراسات عليا بها ، وقد مر من عمر جامعة قطر الفترة الزمنية الكافية للبدء في هذه الخطوة .

وبناء على ذلك فان المصدر الاساسي لاعداد أعضاء هيئة التدريس قد تم بصورة أساسية من خلال الايفاد إلى الخارج ، ويوضح الجدول رقم (٣) تطور أعداد هيئة التدريس بجامعة قطر خلال الفترة موضع البحث ١٩٧٨/٧٧ـ١٩٩٢/٩١م موزعين حسب اللقب العلمي / الوظيفة والجنسية (قطريون / غير قطريين) ، وذلك على النحو الآتي (١١٠) :

جدول رقم (٤)
تطور أعداد الهيئة التدريسية خلال الفترة من ١٩٧٨/٧٧ ـ ١٩٩٢/٩١م
موزعين حسب الوظيفة والجنسية (قطريون / غير قطريين)(*)

الوظيفة	استاذ		استاذ مساعد		مدرس		الاجمالي		
الجنسية / السنوات	قطري	غير قطري	قطري	غير قطري	قطري	غير قطري	قطري	غير قطري	المجموع
١٩٧٨/١٩٧٧	١	٣٤	–	٢٦	–	٤٢	١	١٠٢	١٠٣
١٩٧٩/١٩٧٨	١	٣١	–	٣٦	١	٣١	٢	٩٨	١٠٠
١٩٨٠/١٩٧٩	١	٣٤	–	٣٣	١	٣٩	٢	١٠٦	١٠٨
١٩٨١/١٩٨٠	١	٤٢	–	٤٥	٦	٤٦	٧	١٣٣	١٤٠
١٩٨٢/١٩٨١	١	٥٤	–	٥١	٨	٥٦	٩	١٦١	١٧٠
١٩٨٣/١٩٨٢	١	٦٦	–	٥٨	٨	٥٢	٩	١٧٦	١٨٥
١٩٨٤/١٩٨٣	١	٦٧	١	٥٨	١٠	٦٨	١٢	١٩٣	٢٠٥
١٩٨٥/١٩٨٤	١	٧١	٣	٧٣	١٤	٦١	١٨	٢٠٥	٢٢٣
١٩٨٦/١٩٨٥	١	٧٤	٣	٧٤	٢٠	٨٥	٢٤	٢٢٣	٢٤٧
١٩٨٧/١٩٨٦	١	٧٦	٤	٩٢	٢٣	٧٥	٢٨	٢٤٣	٢٧١
١٩٨٨/١٩٨٧	١	٧٠	٤	١٠٧	٣٢	٧٦	٣٧	٢٥٣	٢٩٠
١٩٨٩/١٩٨٨	١	٧٨	٦	١١٤	٤١	٦٨	٤٨	٢٦٠	٣٠٨
١٩٩٠/١٩٨٩	١	٧٤	٦	١٠٠	٤٨	٨١	٥٥	٢٥٥	٣١٠
١٩٩١/١٩٩٠	٣	٨٠	٧	٩٩	٦٦	٦٨	٧٦	٢٤٧	٣٢٣
١٩٩٢/١٩٩١	٣	٩٦	٩	٦٥	٧١	٦٩	٨٣	٢٣٠	٣١٣

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لجامعة قطر لعام ١٩٩٢/٩١م ، مرجع سابق ، ص١٠٥ .

يستخلص من الجدول رقم (٣) أنه بينما بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية من القطريين في العام الجامعي ١٩٧٨/٧٧م (عضو واحد) من العدد الاجمالي البالغ (١٠٣) عضوا أى بنسبة ٩ر٠٪ ، فقد وصل هذا العدد في العام الجامعي ١٩٩٢/٩١م إلى (٨٣) عضوا من العدد الاجمالي البالغ (٣١٣) عضوا ، أى بنسبة ٥ر٢٦٪ .

ويعطى الجدول رقم (٤) دلالة أكثر ايضاحا لعدد الهيئة التدريسية من القطريين بالنسبة إلى غيرهم (١١٢) حيث تتضح بصفة خاصة درجة اقتراب

كل كلية من التقطير الكامل لأعضاء هيئة التدريس ، فيلاحظ مثلا أن كلية التربية تحتل المرتبة الأولى ، حيث يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس القطريين بها في نهاية العام الجامعي ١٩٩٢/٩١م (٢٢) عضوا من العدد الاجمالي البالغ (٦١) عضوا ، أى بنسبة ٣٦٪ ، يلي ذلك كلية الانسانيات بنسبة ٦ر٢٥٪ ، ثم كلية العلوم بنسبة ٥ر٢١٪ ، وكلية الادارة والاقتصاد بنسبة ٥ر١٨٪ ، وكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بنسبة ٧ر١٤٪ ، وأخيرا كلية الهندسة بنسبة ٥ر١١٪ .

جدول رقم (٥)

اجمالي الهيئة التدريسية بجامعة قطر لعام ١٩٩٢/٩١م موزعين حسب الكلية

مكان العمل والجنسية (قطريون / غير قطريين) (*)

الجنسية والنوع / الكلية / مكان العمل	القطريون			غير القطريين			الاجمالي		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
الادارة العليا	٢	–	٢	١	–	١	٣	–	٣
كلية التربية	٥	١٧	٢٢	٢٧	١٢	٣٩	٣٢	٢٩	٦١
كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية	١٢	٨	٢٠	٥٣	٥	٥٨	٦٥	١٣	٧٨
كلية العلوم	٧	١٣	٢٠	٦٦	٧	٧٣	٧٣	٢٠	٩٣
كلية الشريعة والدراسات الاسلامية	٣	٢	٥	٣٤	–	٣٤	٣٧	٢	٣٩
كلية الهندسة	٣	–	٣	٢٣	–	٢٣	٢٦	–	٢٦
كلية الادارة والاقتصاد	٤	١	٥	١٩	٣	٢٢	٢٣	٤	٢٧
الكلية التكنولوجية	–	–	–	٦	–	٦	٦	–	٦
مركز البحوث العلمية والتطبيقية	١	١	٢	١	–	١	٢	١	٣
مركز البحوث التربوية	١	–	١	–	–	–	١	–	١
مركز الوثائق والدراسات الاسلامية	–	–	–	١	–	١	١	–	١
مركز بحوث السنة والسيرة	١	–	١	١	–	١	٢	–	٢
مركز الحاسب الآلي	–	–	–	–	١	١	–	١	١
مركز تكنولوجيا التعليم	–	–	–	١	–	١	١	–	١
عمادة شئون الطلاب	٢	–	٢	–	–	–	٢	–	٢
المجموع	٤١	٤٢	٨٣	٢٣٣	٢٨	٢٦١	٢٧٤	٧٠	٣٤٤

المصدر : مستخلص من التقرير الاحصائي السنوي لجامعة قطر لعام ١٩٩٢/٩١م ، مرجع سابق ص١١٣ .

ثانيا : البحث العلمي

أشرنا من قبل أنه باستقراء قرارات مجلس الجامعة خلال الفترة موضع البحث أن مجال التعليم كأحد الوظائف الأدائية لجامعة قطر هو الذي استأثر دون غيره من الوظائف الأخرى كالبحث العلمي وخدمة المجتمع بالنصيب الأوفى من السياسات العامة . معنى ذلك أن الوظيفة التعليمية مازالت هي الطابع الغالب على وظائف جامعة قطر .

فالجامعة بما لديها من امكانات بحثية ممثلة في أربعة مراكز للبحوث وأقسام علمية بالكليات ، تقوم بوظيفتها البحثية دون وجود خطة معتمدة لديها في مجال البحث العلمي ، ولعل القرار الوحيد الذي اعتمده مجلس الجامعة بجلسته بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥م بشأن الموافقة على القواعد المنظمة للأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية كان بمثابة علاج مؤقت لمشكلة قائمة ولا يمثل استراتيجية دائمة أو سياسة عامة شاملة في مجال البحث العلمي .

ولهذا يرى الباحث أنه بالرغم من قيام الجامعة بالكثير من البحوث الأساسية التي تهدف للوصول إلى المعارف الجديدة وتتجه إلى اشباع الاحتياجات المعرفية البحتة ، بالاضافة إلى العديد من البحوث المجتمعية التي تعالج جانبا أو أكثر من جوانب البيئة القطرية والخليجية ، إلا أن ذلك يتم في غيبة سياسة عامة واضحة ومحددة تسير على هداها كافة الأجهزة البحثية بالجامعة ، ومن ثم فإن الآداء الفعال للوظيفة البحثية في الجامعة يجب أن يتجسد في سياسة عامة تعمل على :

- انشاء آلية تنظيمية بالجامعة تقوم على رسم وتخطيط وتوجيه ومتابعة النشاط البحث في الجامعة .
- تمويل كاف لتلبية الاحتياجات البحثية وتشجيع الباحثين على ارتياد مجالات بحثية مجتمعية وتنموية .
- التنسيق الكامل بين الأدوار البحثية لمراكز البحوث بالجامعة والأدوار التي تقوم بها الأقسام العلمية في نفس المجال .

- توفير الخدمات الادارية المساعدة التي تساعد على خلق البيئة المناسبة للبحث العلمي وتسهيل الاجراءات المالية والادارية التي تتطلبها الوظيفة البحثية .

ثالثا : خدمة المجتمع

من الملفت للنظر أن جامعة قطر قد بذلت على الصعيد العملي جهودا جيدة في مجال خدمة المجتمع وامتدت نشاطاتها لتشمل عدة دوائر مجتمعية ، إلا أنه باستقراء قرارات مجلس الجامعة خلال الفترة موضع البحث لا نتلمس وجود سياسة عامة ترتكز إليها الجامعة في هذا المجال . صحيح أن الجامعة تقوم في ظل سياسة عامة بدور أساسي في تلبية احتياجات المجتمع وامداده بالكوادر المؤهلة اللازمة لخطط التنمية في المجالات المختلفة ، غير أن القيام بهذا الدور ينطلق أساسا من وظيفتها التعليمية . ومن ثم فإن خدمة المجتمع بمعنى التفاعل المستمر في قضايا المجتمع ومشكلاته والمساهمة الايجابية في خدمة أفراده ومؤسساته عن طريق التعليم المستمر والتدريب أثناء الخدمة ، وتعميق الصلة بين الدراسات الجامعية والمشكلات الواقعية للمجتمع والبيئة المحلية ، وعقد الندوات والمحاضرات العامة ، واستفادة المواطنين من امكانات الجامعة ومرافقها في كافة المجالات ، كل ذلك وإن كانت تقوم به الجامعة وتمارسه من الناحية الواقعية إلا أنه لا يستند إلى سياسة عامة تنظم هذه النشاطات وتوصلها .

والجدير بالذكر أن مجلس الجامعة قد اعتمد بجلسته بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٤م توصية مجلس الأمناء الاستشاري بانشاء وحدة مركزية على مستوى الجامعة للاشراف على تنفيذ برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع ، مما يعد مؤشرا هاما على توجه الجامعة في السير نحو وضع سياسة عامة في مجال خدمة المجتمع .

(٥) الخاتمة : النتائج والتوصيات

تضمنت هذه الدراسة عرضا تحليليا لسياسات التعليم الجامعي في دولة قطر في المجالات الثلاثة (التعليم ـ البحث العلمي ـ خدمة المجتمع) ثم تقييما لهذه السياسات في ضوء الأهداف التي وضعت من أجلها ، وذلك استنادا إلى ما أصدره مجلس جامعة قطر من قرارات خلال الفترة من العام الجامعي ١٩٧٨/٧٧ إلى ١٩٩٢/٩١م ، وباستعراض كافة الطروحات التي قدمتها الدراسة نخلص إلى مايلي :

أولا : النتائج

١) أن التعليم الجامعي يعد أحد المتغيرات الرئيسية لاحداث عملية التنمية وتحقيق التقدم والرقي في المجتمع القطري .

٢) أن تولي سمو الأمير لرئاسة الجامعة العليا يعد عاملا مؤثرا في دعم وتأييد سياسات الجامعة والقيام بوظائفها على الوجه الأكمل .

٣) أن سياسة التعليم الجامعي في دولة قطر ترتبط بمحددات متنوعة ، سياسية واقتصادية واجتماعية يجب وضعها في الاعتبار عند رسم هذه السياسة .

٤) أن رسم سياسة التعليم الجامعي قد تركز بصفة أساسية في مجال التعليم (سياسات القبول ـ السياسات الأكاديمية) وقد تمثل ذلك في القرارات العديدة التي أصدرها مجلس الجامعة .

٥) أن سياسة التعليم الجامعي (في مجال التعليم) قد حققت قدرا كبيرا من النجاح في تحقيق معظم الأهداف التي وضعت من أجلها .

٦) ان ممارسة الجامعة لوظيفتها في مجالي البحث العلمي ، وخدمة المجتمع، وإن كانت قد شهدت اهتماما ملحوظا على المستوى العملي ، إلا أنها لم تستند إلى سياسات عامة تحدد اطار وأهداف وأولويات العمل في هذين المجالين .

ثانيا : التوصيات

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن التوصية بمسارات العمل الآتية :

١) تعزيز سياسات الارتقاء بنوعية التعليم وذلك من خلال :

* الاستمرار في سياسة رفع معدلات القبول بالجامعة بصفة تدريجية .
* الاستمرار في سياسة تطوير البرامج والخطط الدراسية .
* الاهتمام بالتعليم التقني والتطبيقي كأحد العوامل المساعدة للارتقاء بنوعية التعليم الجامعي .

٢) أن ترتكز نشاطات الجامعة الحالية في مجالي البحث العلمي ، وخدمة المجتمع ، إلى سياسات عامة ثابتة ومستقرة كما هي الحال في مجال التعليم ، وذلك بالعمل على :

* انشاء آلية تنظيمية على مستوى الجامعة تتولى رسم سياسة عامة للبحث العلمي وتحدد أهدافه وأولوياته .
* انشاء وحدة مركزية على مستوى الجامعة للاشراف على برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع .

الهوامش

(١) انظر :

Fichard Simon, " Studing Public Policy ", Canadian.

Review of Political Science, Vol. 9. No. 4, December, 1976 . P. 548

وانظر أيضا : د. أماني قنديل ، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية ، مقال في : اتجاهات حديثة في علم السياسة ، تقديم ، د. علي عبدالقادر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٦ .

(٢) د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م ، ص ٢٨٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

(٤) Thomas R. Dye, Understanding Public Policy 2nd ed

(Englewood Clipps, New Jersey, Prentice - Hall, 1975), P.2

(٥) Dubnick and Bardes, Thinking About Public Policy : A Problem

Solving APProach, P.8.

(٦) د. خيري عبدالقوي ، دارسة السياسة العامة ، الكويت ، ذات السلاسل الطبعة الأولى ١٩٨٩م ، ص٣٣ .

(٧) لمزيد من التفصيل انظر: د. أماني قنديل ، تحليل السياسات العامة . مرجع سابق ص١١١ ، و د. كمال المنوفي ، مرجع سابق ص٢٨٤.

(٨) لمزيد من التفصيل حول خصائص السياسة العامة ، انظر د. خيري عبدالقوي ، مرجع سابق ، ص٤٦ .

(٩) لمزيد من التفصيل حول الوظائف الأدانية للجامعة في العصر الحديث ، انظر ، د. عزت محمد خيري ، دور الجامعات العربية في تطوير وتنمية المجتمع ، من ثمار الفكر ، الموسم الثقافي الحادي عشر ، جامعة قطر ، ١٩٨٦م ، ص١٧١ .

(١٠) د. جهينة سلطان سيف العيسى ، التحديث في المجتمع القطري المعاصر ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م ، ص١١٨ .

(١١) انظر كتاب ، جامعة قطر : النشأة والتطور ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، ص٢٦ .

(١٢) المرجع السابق ، ص٢٨ .

(١٣) مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر (١٩٧١ ـــ ١٩٨١م) ، الدوحة ، وزارة الاعلام ، ١٩٨٢م ، ص٣٠ .

(١٤) انظر المادة الثانية من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م بانشاء جامعة قطر .

(١٥) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١١) بجلسته الحادية عشرة للعام الجامعي ١٩٩١/٩٠م بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٧م .

(١٦) لمزيد من التفصيل ، انظر د. خيري عبدالقوي ، دراسة السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص٨٠ .

(١٧) انظر المواد (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) من النظام الأساسي المؤقت المعدل لدولة قطر الصادر في ١٩٧٢/٤/١٩م .

(١٨) انظر المواد (٢٠) ، (٢٨) ، (٤٠) ، (٦٥) من النظام الأساسي المؤقت المعدل لدولة قطر الصادر في ١٩٧٢/٤/١٩م .

(١٩) انظر المواد (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (١٥) ، (١٦) من النظام الأساسي المؤقت المعدل لدولة قطر الصادر في ١٩٧٢/٤/١٩م .

(٢٠) انظر المادة الأولى من النظام الأساسي المؤقت المعدل لدولة قطر الصادر في ١٩٧٢/٤/١٩م .

(٢١) لمزيد من التفصيل انظر : د. اسماعيل صبري مقلد ، دراسات في الادارة العامة ، مع بعض تحليلات مقارنة ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠م ، ص١٢٢ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص١٢٤ .

(٢٣) دولة قطر في أرقام ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للاحصاء ، العدد الحادي عشر ، ١٩٩٢م .

(٢٤) المجموعة الاحصائية السنوية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للاحصاء ، دولة قطر ، العدد الثاني عشر ، يوليو ١٩٩٢م، ص١٧ ، ٤٢ .

(٢٥) لمزيد من التفصيل انظر د. أمينة على الكاظم ، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري : دراسة ميدانية لمدينة الدوحة ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م ، ص٣٧٨ ـ ٣٨٤ .

(٢٦) انظر المادة الأولى من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م بانشاء جامعة قطر .

(٢٧) انظر خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في حفل تخريج الدفعة الثالثة عشرة من طلبة جامعة قطر (١٧ نوفمبر ١٩٩٠م) .

(٢٨) انظر خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في حفل تخريج الدفعة الثالثة من طلبة جامعة قطر (٩ يونيو ١٩٧٩م) ، مجموعة خطب وبيانات . . . مرجع سابق ، ص١٣٥ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص١٣٥ .

(٣٠) انظر خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في حفل تخريج الدفعة السادسة من طلبة جامعة قطر (٥ يونيو ١٩٨٢م).

(٣١) انظر خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في حفل تخريج الدفعة الحادية عشرة من طلبة جامعة قطر (١٩ نوفمبر ١٩٨٨م) .

(٣٢) انظر خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في حفل تخريج الدفعة الثالثة من طلبة جامعة قطر ، مجموعة خطب وبيانات . . . مرجع سابق ، ص١٣٥.

(٣٣) انظر خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في حفل تخريج الدفعة الاولى من طلبة جامعة قطر، مجموعة خطب وبيانات . . . مرجع سابق ، ص١٨٥ .

(٣٤) انظر خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في حفل تخريج الدفعة الاولى من طلبة جامعة قطر، مجموعة خطب وبيانات . . . مرجع سابق ، ص٩٢ .

(٣٥) انظر المادة الثانية من النظام الأساسي المؤقت المعدل لدولة قطر الصادر في ١٩٧٢/٤/١٩م .

(٣٦) انظر المادة السابعة من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م بانشاء جامعة قطر .

(٣٧) انظر المادة الأربعون من النظام الأساسي المؤقت المعدل لدولة قطر.

(٣٨) انظر القرار الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٨٩م بانشاء المجلس الأعلى للتخطيط .

(٣٩) انظر القرار الأميري رقم (١) لسنة ٨٠ بانشاء مجلس الامناء الاستشاري لجامعة قطر .

(٤٠) انظر القرار الوزاري رقم (٨) الصادر عن وزارة التربية والتعليم في ١٩٨٢/١١/٢١م بشأن اعادة تشكيل المجلس الأعلى للتربية .

(٤١) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢) بجلسته الثانية عشرة للعام الجامعي ٨٠/٧٩ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥م .

(٤٢) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١١) بجلسته الثامنة للعام الجامعي ٨٢/٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٥م .

(٤٣) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢) بجلسته الثانية للعام الجامعي ٨٠/٧٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٣م .

(٤٤) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢) بجلسته الثامنة للعام الجامعي ٨١/٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٩م .

(٤٥) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١) بجلسته الأولى للعام الجامعي ٧٨/٧٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١م .

(٤٦) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٦) بجلسته السابعة للعام الجامعي ٨١/٨٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٨م .

(٤٧) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢) بجلسته الحادية عشر للعام الجامعي ٨٠/٧٩ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣م .

(٤٨) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١١) بجلسته الخامسة للعام الجامعي ٨٣/٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٩م .

(٤٩) المرجع السابق .

(٥٠) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢٩) بجلسته الحادية عشرة للعام الجامعي ٨٤/٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٤م والممتدة إلى ١٩٨٤/٦/٦م .

(٥١) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١١) بجلسته السادسة للعام الجامعي ٨٣/٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣٠م .

(٥٢) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٧) بجلسته الأولى للعام الجامعي ٨٤/٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٩م .

(٥٣) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٨) بجلسته الثامنة للعام الجامعي ٨٥/٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٩م .

(٥٤) من حديث السيد / مدير جامعة قطر إلى أعضاء لجنة التقويم الخارجي لجامعة قطر (فريق اليونسكو) يوم ١٩٩٣/٢/٦م .

(٥٥) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٥) بجلسته الثانية للعام الجامعي ٨٨/٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١م .

(٥٦) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٣) بجلسته الثانية للعام الجامعي ٩٠/٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٧م .

(٥٧) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١١) بجلسته العشرة للعام الجامعي ٨٨/٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١م .

(٥٨) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٥) بجلسته الثانية للعام الجامعي ٧٩/٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٤م .

(٥٩) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٦) بجلسته الثالثة للعام الجامعي ٧٩/٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٩/٣٠م .

(٦٠) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٦) بجلسته الرابعة للعام الجامعي ٧٩/٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣١م .

(٦١) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٠) بجلسته التاسعة للعام الجامعي ٨٠/٧٩ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١م .

(٦٢) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٥) بجلسته الثامنة للعام الجامعي ٨١/٨٠ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥م .

(٦٣) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٧) بجلسته الحادية عشرة للعام الجامعي ٨١/٨٠ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤م .

(٦٤) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢) بجلسته الثانية للعام الجامعي ٨٠/٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٣م .

(٦٥) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١) بجلسته الثانية للعام الجامعي ٨٢/٨١ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٦م .

(٦٦) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢) بجلسته الأولى للعام الجامعي ٧٩/٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١م .

(٦٧) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٤) بجلسته الثانية للعام الجامعي ٨٠/٧٩ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥م .

(٦٨) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢١) بجلسته التاسعة للعام الجامعي ٨٢/٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١م .

(٦٩) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١) بجلسته الثانية للعام الجامعي ٨٣/٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٦م .

(٧٠) المرجع السابق .

(٧١) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢٨) بجلسته الأولى للعام الجامعي ٨٤/٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٤م .

(٧٢) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٣) بجلسته الثامنة للعام الجامعي ٨٦/٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١١م .

(٧٣) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١) بجلسته الثامنة للعام الجامعي ٨٢/٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٥م .

(٧٤) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٨) بجلسته الرابعة للعام الجامعي ٨٤/٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨م .

(٧٥) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٢) بجلسته الرابعة للعام الجامعي ٨٤/٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨م .

(٧٦) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢٦) بجلسته الحادية عشرة للعام الجامعي ٨٤/٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦م .

(٧٧) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٦) بجلسته الأولى للعام الجامعي ٨٥/٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٠م .

(٧٨) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢٠) بجلسته الخامسة للعام الجامعي ٨٥/٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧م .

(٧٩) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٨) بجلسته الثامنة للعام الجامعي ٨٥/٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٩م .

(٨٠) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢٨) بجلسته الحادية عشرة للعام الجامعي ٨٤/٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦م .

(٨١) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢٧) بجلسته الحادية عشرة للعام الجامعي ٨٤/٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦م .

(٨٢) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٤) بجلسته الخامسة للعام لجامعي ٨٦/٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩م .

(٨٣) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٩) بجلسته الحادية عشر للعام الجامعي ٨٧/٨٦ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٥م .

(٨٤) انظر الخطة الدراسية المطورة لكلية التربية والتي أقرها مجلس الجامعة بجلسته الحادية عشرة للعام الجامعي ٨٧/٨٦ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٥م .

(٨٥) انظر قرار مجلس الجامعة رقم (١٧) بجلسته الأولى للعام الجامعي ٨٨/٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣٠م .

(٨٦) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٦) بجلسته الأولى للعام الجامعي ٨٨/٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣٠م .

(٨٧) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢) بجلسته العاشرة للعام الجامعي ٨٩/٨٨ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٠م .

(٨٨) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٧) بجلسته السابعة للعام الجامعي ٩٢/٩١ بتاريخ ١٩٩٢/٣/١١م .

(٨٩) انظر الخطة الدراسية المطورة لكلية العلوم المعتمدة بقرار مجلس الجامعة رقم (٧) بجلسته الأولى للعام الجامعي ٩٠/٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٠م .

(٩٠) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٦) بجلسته العاشرة للعام الجامعي ٨٨/٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١م .

(٩١) انظر الخطة الدراسية المطورة لكلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية المعتمدة بقرار مجلس الجامعة رقم (١١) بجلسته الرابعة للعام الجامعي ٩٠/٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥م .

(٩٢) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٦) بجلسته الحادية عشرة للعام الجامعي ٨٨/٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٥م .

(٩٣) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٣) بجلسته الثالثة للعام الجامعي ٩٢/٩١ بتاريخ ١٩٩١/١١/٦م .

(٩٤) انظر الخطة الدراسية المطورة لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية المعتمدة بقرار مجلس الجامعة رقم (٨) بجلسته الثالثة عشرة للعام الجامعي ٩٠/٨٩ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٨م.

(٩٥) انظر الخطة الدراسية المطورة لكلية الهندسة المعتمدة بقرار مجلس الجامعة رقم (١٤) بجلسته الخامسة للعام الجامعي ٩٠/٨٩ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩م .

(٩٦) انظر المادة الثانية من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م بانشاء جامعة قطر .

(٩٧) انظر المادة السابعة من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م بانشاء جامعة قطر .

(٩٨) انظر القرار الأميري رقم (١٤) لسنة ١٩٨٠م بانشاء مركز للبحوث التربوية بجامعة قطر .

(٩٩) انظر القرار الاميري رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠م بانشاء مركز للبحوث العلمية والتطبيقية جامعة قطر .

(١٠٠) انظر القرار الاميري رقم (١٢) لسنة ١٩٨٠٠م بانشاء مركز بحوث السيرة والسنة النبوية بجامعة قطر .

(١٠١) انظر القرار الاميري رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠م بانشاء مركز للوثائق والدراسات الانسانية بجامعة قطر .

(١٠٢) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (١٤) بجلسته الثامنة للعام الجامعي ٨٠/٧٩ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦م .

(١٠٣) انظر قرار مجلس جامعة قطر رقم (٢٤) بجلسته الأولى للعام الجامعي ١٨/٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٤م .

(١٠٤) سليمان سعدون البدر : مفاهيم وأساليب التعليم المستمر من واقع تجربة جامعة الكويت (مجموعة البحوث التي القيت في الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر والتنمية) مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، جامعة الكويت ١٩٨١م ، ض١٨٩.

(١٠٥) انظر قرار مجلس الجامعة رقم (٢) بجلسته الخامسة للعام الجامعي ٨٥/٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧م .

(١٠٦) انظر : جامعة قطر ، النشأة والتطور ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣م ، ص٩٥ ، ص١١٥ ، ص١٤٢ ، ص١٦١ ، ص١٧٧ .

المراجع

(١) د. اسماعيل صبري مقلد : دراسات في الادارة العامة : مع بعض تحليلات مقارنة ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠م .

(٢) د. أماني قنديل ، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية ، بحث في اتجاهات حديثة في علم السياسة ، تقديم د. علي عبدالقادر، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧م .

(٣) د. أماني قنديل (تحرير) : سياسة التعليم الجامعي في مصر : الأبعاد السياسية والاقتصادية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١م .

(٤) د. أمينة علي الكاظم ، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري : دراسة ميدانية لمدينة الدوحة ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .

(٥) جامعة قطر : ادارة الشؤون الثقافية ، التقرير الاحصائي السنوي للعام الجامعي ١٩٩٢/٩١م .

(٦) جامعة قطر : جامعة قطر : النشأة والتطور ، الطبعة الثانية ١٩٩٣م.

(٧) جامعة قطر : أمانة سر مجلس الجامعة ، قرارات مجلس الجامعة ، المجلد الأول (العامين الجامعيين ١٩٧٩/٧٨ ـ ١٩٨٠/٧٩م) .

(٨) جامعة قطر : أمانة سر مجلس الجامعة ، قرارات مجلس الجامعة ، المجلد الثاني (العامين الجامعيين ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٢/٨١م) .

(٩) جامعة قطر : أمانة سر مجلس الجامعة ، قرارات مجلس الجامعة ، المجلد الثالث (العامين الجامعيين ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٤/٨٣م) .

(١٠) جامعة قطر : أمانة سر مجلس الجامعة ، قرارات مجلس الجامعة ، المجلد الرابع (العامين الجامعيين ١٩٨٥/٨٤ ـ ١٩٨٦/٨٥م) .

(١١) جامعة قطر : أمانة سر مجلس الجامعة ، قرارات مجلس الجامعة ، المجلد الخامس (العامين الجامعيين ١٩٨٧/٨٦ ـ ١٩٨٨/٨٧م) .

(١٢) جامعة قطر : أمانة سر مجلس الجامعة ، قرارات مجلس الجامعة ، المجلد السادس (العامين الجامعيين ١٩٨٩/٨٨ ـ ١٩٩٠/٨٩م) .

(١٣) جامعة قطر : أمانة سر مجلس الجامعة ، قرارات مجلس الجامعة ، المجلد السابع (العامين الجامعيين ١٩٩١/٩٠ ـ ١٩٩٢/٩١م) .

(١٤) د. خيري عبدالقوي : دراسة السياسة العامة ، الكويت ، ذات السلاسل ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م .

(١٥) دولة قطر ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للاحصاء ، دولة قطر في أرقام ، العدد الحادي عشر ، ١٩٩٢م .

(١٦) دولة قطر ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، العدد الثاني عشر ، ١٩٩٢م .

(١٧) دولة قطر ، وزارة الاعلام مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر (١٩٧١ ـــ ١٩٨٠م) ، الدوحة ، ١٩٨٢م .

(١٨) دولة قطر ، وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١م .

(١٩) دولة قطر ، وزارة العدل ، مجموعة تشريعات قطر (١٩٦١ ـــ ١٩٩٠م) .

(٢٠) سليمان سعدون البدر : مفاهيم وأساليب التعليم المستمر من واقع تجربة جامعة الكويت (مجموعة البحوث التي ألقيت في الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر والتنمية) ، مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، جامعة الكويت ، ١٩٨١م .

(٢١) د. عزت محمد خيري ، دور الجامعات العربية في تطوير وتنمية المجتمع ، محاضرة في : من ثمار الفكر ، الموسم الثقافي الحادي عشر ، جامعة قطر ، ١٩٨٦م .

(٢٢) د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .

23 Dye, Thomas R. Understanding public policy, 2nd ed. Englewood cliffs, New Jersey : Prentice-Hall, 1975.

24 Dunnick, Melvin J. and Bardes, Barbara A., Thinking about public policy : A Problem Solving Approach, New York : John Wiley and Sons, 1983

25 Dunn, William N., Public Policy Analysis : An Introduction, Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice-Hall, 1981.

26 Wildavsky, Aron, The Art and Craft of policy analysis, London : Unwin Brothers Limited, 1980 .